يصعد الاحتلال الإسرائيلي من استفزازاته ضد الفلسطينيين عبر مواصلة اقتحاماته واعتقالاته في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، بينما يواصل مستوطنوه تحركاتهم ضد المقدسات الفلسطينية وآخر دعواتهم كانت لهدم قبة الصخرة، وسط تحذيرات فلسطينية

فلسطين

استفزازات إسرائيلية على ثلاث جبهات

تحذيرات من هدم قبة الصخرة... وتوتير ضد غزة والقدس والضفة

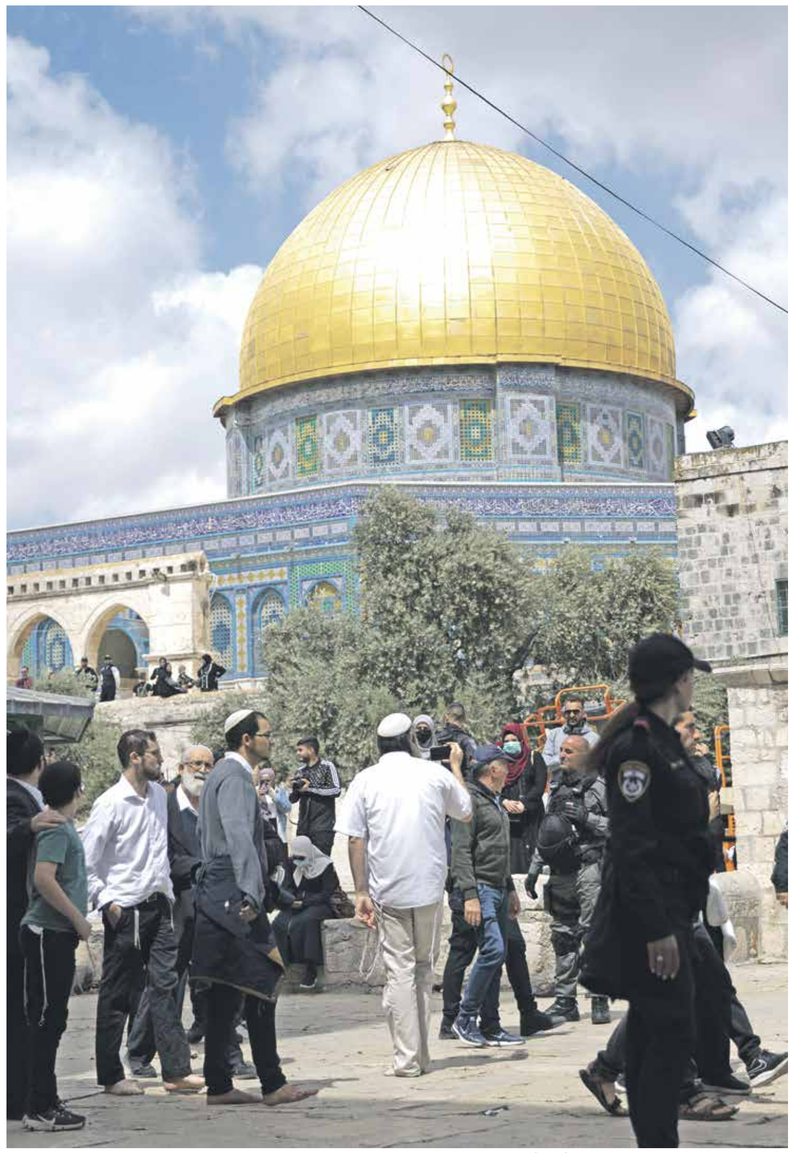

اعتبرت «حماس» دعوات هدم قبة الصخرة تصعيدا خطيرا (مصطفى الخاروف/الأناضول)

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

يواصل الاحتلال الإسرائيلي حملة الاستفزازات ضد عموم الفلسطينيين، وعلى مختلف الجبهات؛ بدءاً من الاقتحامات والاعتقالات المتواصلة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، مروراً بالتصعيد المتواصل في القدس مع وصول جرأة المستوطنين المتطرفين إلى حد الدعوة لهدم قبة الصخرة في المسجد الأقصى، وصولاً إلى جبهة غزة التي تزداد المخاوف من اشتعالها، مع حديث متواصل في الأوساط الإسرائيلية عن اغتيالات محتملة لقادة من حركة «حماس» هناك، بالتوازي مع مواصلة الأخيرة تهديداتها وتحذيراتها للاحتلال.

وتوالت على مدار الأيام الماضية الدعوات من قبل المتطرفين، وتحديداً من قبل منظمة «الإهافا» الاستيطانية المتطرفة، المستوطنين لتنظيم مسيرة ترفع فيها أعلام إسرائيلية في الأقصى، نهاية الشهر الحالي، وهدم قبة الصخرة من أجل تدشين «الهيكل»، في ساحات المسجد الأقصى. وقد نشر بنتزي غوشتاين، رئيس منظمة «الإهافا»، وأحد تلاميذ الحاخام مائير كاهانا، أخيراً، إعلاناً يدعو فيه جماعات الهيكل واليمين اليهودي المتطرف إلى الحشد لاقتحام «يوم القدس»، باعتباره «يوم البدء بهدم قبة الصخرة»، مصوراً بلدوزر قد ضرب بمعوله القبة الذهبية. ويحتفل المستوطنون بـ«يوم القدس» في 28 مايو/ أيار العبري، الذي يوافق هذا العام الأحد 29 مايو بالتقويم الميلادي، وهي المناسبة العبرية التي حاول اليمين الإسرائيلي خلالها تنظيم اقتحام في 28 رمضان الماضي للمسجد الأقصى، وانطلقت فيها معركة «سيف القدس».

وبحسب وكالة «وفا» الفلسطينية، فإن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، عومير بارليف، صادق بشكل نهائي، أمس الأربعاء، على السماح لمسيرة الأعلام الاستفزازية بالمرور من البلدة القديمة، بما فيها باب العمود، في 29 مايو الحالي.

وتعليقاً على دعوات «هدم قبة الصخرة»، قالت حركة حماس، أمس الأربعاء، في بيان إن «دعوة رئيس منظمة لاهافا الصهيونية للمستوطنين لهدم قبة الصخرة المشرفة وبناء الهيكل المزعوم في يوم ما يُسمّى توحيد القدس، تعد استفزازاً مباشراً لمشاعر شعبنا وأمتنا، وتصعيداً خطيراً ضد هويتنا وقيمنا ومقدساتنا». وحملت «حماس» في بيان الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه التصرفات فـ«نارُ اللهب التي تعبث بها هذه الجماعات المتطرفة ستردّ على قادة الاحتلال وحكومته، وتحمل في طيّاتها نذر سقوطهم وزوال كيانهم». وشددت «حماس» على أنها وأمام استمرار التهديدات والاقتحامات «ندعو جماهير شعبنا إلى الحشد والرباط وشد الرحال إلى الأقصى المبارك، والتصدي بكل قوة، وتصعيد المواجهة ضد الاحتلال ومخططاته التهويدية الخطيرة». وكان رئيس حركة حماس، خالد مشعل، قد حذر أول من أمس الثلاثاء، في مقابلة تلفزيونية، من أن «الأجندة الصهيونية (باقتحام الأقصى) ما زالت قائمة، وأنبه شعبنا بأن المعركة لم تنته بعد، وهناك توقع لاقتحامات في أعيادهم المقبلة». وأضاف أن «الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يسمح بتهويد الأقصى وتقسيمه وهدمه».

من جهته، قال الباحث المختص في شؤون القدس والمقدسات، جمال عمرو، في حديث لـ«العربي الجديد»: «ننتظر رداً حاسماً، بإعلان أن يوم 29 مايو أول يوم للبدء بهدم المشروع الصهيوني في فلسطين». وأكد عمرو أن «هذا التصرف الأرعن من قبل جماعة لاهافا المتطرفة جزء من عملية ترهيب للمجتمع الفلسطيني».

وجدد عشرات المستوطنين أمس الأربعاء اقتحامهم للمسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال، التي نفذت بدورها عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية طاولت عدداً من الفلسطينيين. وأكدت مصادر محلية أن عشرات المستوطنين اقتحموا الأقصى على شكل مجموعات من باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية وأدوا طقوساً تلمودية في باحاته، بتقدمهم حاخامات شرحوا روايات حول الهيكل المزعوم. في سياق آخر، اعتقلت قوات الاحتلال أمس الشاب أسيد تركمان بعد مداهمة منزله في مخيم جنين شمال الضفة، كما اعتقلت الشاب وراد سمودي من بلدة اليامون غرب جنين. وأكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة الغربية من مخيم جنين برفقة عشرات الدوريات العسكرية ونشرت قناصتها على أسطح المنازل، وسط تحليق مكثف لطائرات الاستطلاع في سماء المخيم، بالتزامن مع اندلاع مواجهات بينها وبين الشبان، قبل أن تنسحب من المخيم بعد اعتقال تركمان. من جانب آخر، اعتقلت قوات الاحتلال أمس الفلسطينية أمينة زكارنة من بلدة قباطية جنوب جنين أثناء زيارتها للأسير طارق سعيد زكارنة في سجن مجدو. وحرمت سلطات الاحتلال، أول من أمس الثلاثاء، عائلات الأسرى من قرية رمانة غرب جنين من زيارة أبنائهم في سجون الاحتلال، وسحبت منهم تصاريح الزيارة، وذلك في سياق العقوبات الجماعية بعد عملية «المزيرعة» المهجرة المقامة عليها مستوطنة «العار» والتي قتل فيها 3 إسرائيليين قبل نحو أسبوعين، ونفذها شابان من القرية وتم اعتقالهما، وهما صبحي صبيحات وأسعد الرفاعي.

كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال أمس شاباً من بلدة رافات في سلفيت شمال الضفة، وأغلقت مدخلي بلدتي حارس وكفل حارس غرب سلفيت بالبوابات الحديدية. كما اعتقلت شاباً من مدينة الخليل جنوب الضفة، وشاباً آخر من بلدة السموع جنوب الخليل، وثالثاً من قرية تل جنوب غرب نابلس، فضلاً عن اعتقال ثلاثة فلسطينيين من بلدة حوارة جنوب نابلس.

في الأثناء، حذرت الرئاسة الفلسطينية، عبر الناطق باسمها نبيل أبو ردينة، أمس، من تواصل اقتحام قوات الاحتلال لمدينة جنين ومخيمها، بشكل يومي وما يرافقه من اعتقالات عشوائية لعشرات المواطنين، واستمرار السماح للمتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى، والإعلان عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التصريحات الأخيرة لرئيس حكومة الاحتلال نفتالي بنيت، بإطلاق يد جيش الاحتلال لممارسة القتل والتنكيل بحق الشعب الفلسطيني.

وقال أبو ردينة إن «هذه السياسة الإسرائيلية التصعيدية تعمل على تفجير الأوضاع وتخلق أجواء العنف والتوتر التي حذرنا منها مراراً وتكراراً». وطالب الإدارة الأميركية «بالتوقف عن صمتها والتدخل الفوري للجم الانفلات الإسرائيلي قبل فوات الأوان». من جهتها، قالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان أمس إن «الاقتحامات وتصريحات بينت هي دعوة للتصعيد والعنف، واستخفاف بالإدانات الدولية لجرائم الاحتلال».

للحديث تتمة...

دروس من فجر طرابلس

اسامة علي

شهدت العاصمة الليبية، طرابلس، فجر الثلاثاء، ساعتين من الاشتباكات المسلحة بين تشكيلات المدينة، بعد أن أعلن بعضها ترحيبه بدخول رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، فتحي باشاغا، إلى العاصمة وسهل ذلك، بينما رفضت تشكيلات أخرى الخطوة وبادرت بمحاصرة مقار التشكيلات الأولى واقتحامها بقوة السلاح، قبل أن تتوسط ثالثة لفض الاشتباكات وتوفير ممر آمن لخروج باشاغا إلى خارج طرابلس. وسريعاً ما أعلن الأخير عن تخليه عن طرابلس وتبنيه لخيار عمل حكومته من مدينة سرت، وسط شمال البلاد.

تضمنت خطابات رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة وباشاغا، ذات الحجج لوقف التصعيد، وتحديداً عبارة «حقن الدماء». لكن الأهم في رصد هذا الحدث، هو عودة سؤال من يسيطر على طرابلس؟ فضلاً عن إزاحته النقاب عن حقيقة هشاشة الوضع الأمني والمؤسسي والحكومي في البلاد، لا العاصمة فقط. ومما كشف عن ذلك، إقرار الدبيبة ضمناً، في بيان لوزارة الدفاع التابعة لحكومته وهي الوزارة التي يشغلها هو نفسه، بأن الحدث كان «مفاجئاً»، بل ووصفه بـ«الاختراق الأمني» صراحة. والملاحظ أن رأس حربة الكتائب التي حاصرت مقر كتيبة النواصي، حيث استضيف باشاغا، هي كتيبة أبو سليم، التي تعمل تحت مسمى جهاز دعم الاستقرار، والتي جاهرت في السابق برفض قرارات باشاغا، عندما كان وزيراً للداخلية في حكومة الوفاق السابقة، بشأن خططه لتفكيك المجاميع المسلحة وإعادة دمجها في المؤسسات العسكرية والأمنية. الدروس المستفادة عديدة، ومنها، بالنسبة للدبيبة وباشاغا، أن هذه المجاميع المسلحة لديها الاستعداد لتغيير ولائها في كل لحظة، بحسب مصالحها. ولا أدل على ذلك لناحية إدراك الدبيبة لهذا الأمر، من إصداره قراراً بإقالة رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، اللواء أسامة الجويلي، المتحدر من الزنتان، وهي المدينة التي سهلت وصول باشاغا إلى طرابلس عبر مطارها المحلي وأراضيها، من دون أن يُصدر أي أوامر بشأن كتيبة النواصي النافذة في طرابلس. أما سياسياً، فمجلس النواب لزم الصمت، مقابل المجلس الأعلى للدولة الذي أبان عن موقف طالما حاول إخفاؤه، على لسان رئيسه خالد المشري، من خلال نصح الأخير لباشاغا بالاستقالة، والتصريح بأن حكومته محل نزاع، والمشري يقصد هنا نزاعه مع مجلس النواب.

تحريض على فلسطينيي الداخل

يعتزم حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو القيام بحملة دعائية عنصرية ضد فلسطينيي الداخل المحتل في الانتخابات العامة المقبلة، وفق ما كشف موقع «زمان يسرائيل» الإخباري أمس الأربعاء. وبحسب ما أورد موقع «عرب 48»، ستركز دعاية الليكود بشكل خاص على الاحتجاجات في المدن والبلدات العربية ضد التصعيد الإسرائيلي في المسجد الأقصى. وأشار «زمان يسرائيل» إلى أن هذه ستكون «حملة شرسة للغاية، هدفها ترجمة الغضب من العمليات والمواجهات في القدس وأماكن أخرى بأصوات في صناديق الاقتراع».

مصر: تنافس حول إدارة الحوار

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تسود حالة من الارتباك داخل الأجهزة الأمنية المصرية حول آلية إدارة حوار مرتقب بين الأطراف السياسية. في المقابل، تستعد «الحركة المدنية الديمقراطية» لعقد لقاء ثالث في مقر حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، للتباحث حول دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي لـ«حوار وطني». كما أكدت مصادر مصرية معارضة أن استجابة مجموعة من المعارضين بالخارج لدعوة النظام المصري للحوار، «شرط اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من أجل بناء الثقة»، قد يتم سحبها في الأيام القليلة المقبلة، وعدم الاعتراف بالحوار. وأصبحت الدعوة التي أطلقها السيسي، في أواخر شهر رمضان الماضي، خلال إفطار الأسرة المصرية في 26 أبريل/ نيسان، ساحة لتنافس خفي بين الأجهزة الأمنية «السيادية» داخل النظام، مع العلم أن الرئيس المصري أطلق دعوته بحضور شخصيات محسوبة على المعارضة، مثل المرشح السابق لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي، ثم تطورت الدعوة إلى مناقشات وإجراءات فعلية لترتيب الحوار. وبينما تحاول الدائرة المقربة من السيسي، وعلى رأسها مدير المخابرات العامة اللواء عباس كامل، فرض رؤيتها وشروطها وآلياتها للحوار «المفترض»، يشعر المسؤولون بجهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية بأن إدارة أي نشاط سياسي داخل البلاد مسألة تخصّ الجهاز دون غيره من أجهزة، وهو ما أكده مصدر خاص لـ«العربي الجديد». وقال المصدر إنه «من الطبيعي والمتعارف عليه منذ زمن طويل أن جهاز أمن الدولة (الأمن الوطني حالياً) هو المسؤول الأول عن أي نشاط سياسي داخل البلاد، بينما تقع المسؤولية على عاتق المخابرات العامة في الشؤون الخارجية والدولية»، وأضاف أنه بسبب ذلك، يشعر المسؤولون بجهاز الأمن الوطني بأن تنفيذ وإدارة الحوار الذي دعا إليه السيسي كان يجب أن يتم من خلالهم، لأنهم أصحاب خبرة طويلة في التعامل مع الأنشطة السياسية الداخلية تمتد إلى عقود طويلة. وتطرق المصدر إلى شمول صلاحيات جهاز أمن الدولة ملفات كانت تخص بالأساس جهاز المخابرات العامة، مثل ملف الإسلاميين بالخارج وتمركزاتهم في دول مثل ألمانيا وبريطانيا وغيرهما، منذ تسعينيات القرن الماضي، وأصبح التعامل مع أمثال هؤلاء يتم عبر «أمن الدولة» وليس المخابرات العامة. وتابع المصدر: «أيضاً في الفترة الأخيرة، عادت الكثير من الملفات التي استحوذ عليها جهاز المخابرات العامة لفترة (مثل الأحزاب والنقابات والصحافة والإعلام ومجلس النواب) إلى جهاز الأمن الوطني ليشرف عليها»، وقال إن «التنافس الخفي ما بين الجهازين (المخابرات العامة والأمن الوطني) يمكن ملاحظته في تفاصيل، مثل محاولات الأخير الواضحة لإثبات أنه صاحب القرار الأول والأخير في قرارات العفو والإفراج عن المعتقلين السياسيين». وأضاف المصدر أنه «من خلال تفاصيل مثل هذه، يمكن رصد التباين بين الجهازين لإثبات الوجود وفرض السيطرة»، مشيراً إلى أنه «من الطبيعي أن يقلق المسؤولون بجهاز الأمن الوطني من حقيقة إشراف المخابرات العامة على الحوار الوطني المفترض، ولذلك فهم يحاربون الفكرة من أساسها». وبدأت حالة الرفض من جانب بعض مكونات المعارضة المصرية لإشراف جهاز المخابرات العامة على الحوار الوطني الذي دعا إليه السيسي أخيراً تظهر إلى العلن، وسط تأكيدات على أن الدعوة يتم في الوقت الراهن تفريغها من مضمونها، في إطار مناورة من جانب النظام المصري لتفويت الفرصة لإحداث أي تغييرات من شأنها السماح بمشاركة سياسية حقيقية، ورفع القيود عن أدوات تداول السلطة بشكل سياسي وسلمي.

في هذا الإطار، أكد النائب السابق محمد أنور السادات، رئيس حزب الإصلاح والتنمية، المحسوب على الأجهزة الأمنية، رفضه «للطريقة التي يتم بها التعامل مع الدعوة الرئاسية»، وقال: «كنت دوماً وما زلت من المرحبين والداعين للحوار الوطني الشامل الذي دعا إليه الرئيس السيسي، ولكني غير راض ولا مطمئن لإسناد تنظيمه وإدارته لبعض المؤسسات الشبابية التي تنتمي وتدار بمعرفة أجهزة بعينها (في إشارة إلى جهاز المخابرات العامة الذي يتولى القيادي بالجهاز، الذراع اليمنى لمديره اللواء عباس كامل، العقيد أحمد شعبان، الإشراف على الأكاديمية الوطنية للشباب) في شكل كرنفال مفتوح».

ويبدو أن بيان السادات الأول قد أثار غضب بعض المسؤولين، فاصدر بياناً آخر في 3 مايو بعنوان «مصر أولاً»، قال فيه: «دعونا نتفائل ونتطمن بالخطوات التي تحدث كل يوم ونتعاون جميعاً لتحقيق وتشجيع هذه التطورات الإيجابية، من دون تشكيك أو فرض شروط مسبقة حتى تستقيم أحوال البلاد والعباد، والقادم أفضل». لكنه عاد وأصدر بياناً، أول من أمس الثلاثاء، هاجم فيه «الخطة الخاصة بالحوار». وما عبّر عنه السادات بشكل معلن في بيانه الأخير، هو نتاج ما يدور في الجلسات المغلقة لعدد من الشخصيات المحسوبة على المعارضة أخيراً من الذين تراجعت حماستهم لتلبية الدعوة إلى مجرد قطع ديكور لتجميل صورة النظام السياسي.

من جانبه، قال مصدر حزبي مصري إن «كافة الجلسات التي جرت أخيراً، شهدت نقاشات وصلت إلى حد التراشق بالألفاظ بين المشاركين، خصوصاً بعدما تم فتح الاجتماعات لمشاركة الأحزاب المحسوبة على النظام والأجهزة الأمنية»، وأوضح أن «شخصيات بارزة في دائرة الحكم المصرية طلبت من بعض رموز المعارضة المصرية الذين كانوا ضمن معسكر الثلاثين من يونيو، دعم توجهات الرئيس بشأن دعوة الحوار الوطني»، وعدم منح الفرص لمن سماهم بـ«الشباب الثائرين، والمخربين، الذين لا يريدون سوى رؤية مشهد الثورة والهدم الدائم». وقال المصدر إن «حالة الحماسة لدى من سارعوا وشاركوا في إفطار الأسرة المصرية إلى جانب السيسي، تراجعت كثيراً، خصوصاً عندما أعلنت الأكاديمية الوطنية للشباب عن إدارة الحوار على طريقة المهرجانات السياسية ومنتديات الشباب».

من جهة أخرى، أبدى معارضون ما وصفوه بـ«سطوة القبادي بجهاز المخابرات العامة العقيد أحمد شعبان على الدعوة الرئاسية، وتحديد مساراتها، باعتبارها نشاطاً حكومياً أو رسمياً، ما يتعارض تماماً مع طبيعة الدعوة التي تهدف في المقام الأول لكسر حالة الجمود التي تهيمن على المشهد السياسي المصري». وقال مصدر سياسي: «فوجئنا بقائمة محددة لأسماء من السياسيين الذين أبدوا آراء متوافقة مع رؤية الأجهزة الأمنية للحوار، خلال جلسات لممثلي الأحزاب وشخصيات سياسية، هي فقط المسموح لها بالظهور على الفضائيات المملوكة لجهاز المخابرات العامة، ومن دونهم ممنوعون من الظهور على الرغم من الحديث عن أجواء مغايرة ومنفتحة». وأوضح المصدر أن «هناك من الشخصيات السياسية من تلقى تهديدات مباشرة قبل إنها جاءت من شعبان مباشرة، فمادا» أنه ليس معنى أن هناك حديثاً عن حوار سياسي أو أن هناك ضغوطاً مفروضة على الدولة في الوقت الراهن، أن يتم تجاوز الخطوط الحمراء من جانب النشطاء والسياسيين بشأن ملفات سياسية ورموز الدولة»، وأضاف أنه «تم التأكيد عبر رسائل من شعبان، على أن هناك خطوطاً حمراء لا يمكن الاقتراب منها»، لافتاً إلى أن «تلك الخطوط تتمثل في شخص الرئيس أو الحديث عن نفوذ أبنائه، وكذلك الاقتراب من أي إجراءات متعلقة بتداول السلطة».

> يعتبر الأمن الوطني أن من حقه إدارة النشاطات السياسية

تفسيرات مصرية لغضب الفصائل من أطقم إعمار القطاع

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تحدثت مصادر مصرية مطلعة على ملف الوساطة التي تقودها القاهرة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، عن حقيقة الأنباء التي أثيرت بشأن انسحاب الأطقم الهندسية المصرية المكلفة إعادة الإعمار في قطاع غزة. ونفت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، صحة الأنباء التي تداولتها مواقع فلسطينية، أول من أمس الثلاثاء، بشأن انسحاب كامل للأطقم المصرية من مواقع العمل المكلفة بها. وأكدت أن عمليات إعادة الإعمار تسير بشكل جيد، مقارنة بالأوضاع السياسية والاقتصادية في القطاع.

وأوضحت المصادر أن «الأطقم العاملة تحت إشراف الإدارة المصرية، والمقاولين التابعين لشركة أبناء سيناء، المملوكة لجهاز المخابرات العامة، انتهت أخيراً من تطوير الواجهة البحرية لكورنيش شمال غزة، بالإضافة إلى قطع شوط كبير في عمليات البناء الخاصة بمدينة دار مصر 1 في منطقة الزهراء، ودار مصر 2، في منطقة جباليا، ودار مصر 3، في بيت لاهيا». وتابعت المصادر أن «العمليات لا تزال جارية بشأن تطوير التقاطعات الهامة في مدينة غزة، من خلال إنشاء كوبري الشجاعية، وكذلك كوبري السرايا». وكان مراسل «العربي الجديد» في غزة زار، أمس الأول، مدينة «دار مصر 3» السكنية، التي يجري العمل فيها غربي بيت لاهيا شمالي قطاع غزة، ووجد مجموعة صغيرة من العمال المحليين، وبعض المعدات تعمل في الموقع، لكن عدد العمال المحليين والمعدات أقل من المعتاد. كما شاهد معدات محلية فقط تتبع للمقاول الفلسطيني تعمل في شارع الرشيد البحري في بيت لاهيا، في ظل غياب المعدات المصرية (شاحنات وجرافات وآليات أخرى) التي كانت تتولى الجزء الأكبر من عمليات التسوية والترتيب.

وبحسب مصدر مصري بارز، فإن القاهرة «حققت هدفاً كبيراً بالتواجد داخل قطاع غزة، من أجل أسباب متعددة، وبالتالي ليس من العقل أن المنطق أن تنسحب كما يروج البعض». وأرجع المصدر ما وصفه بالتسريبات «لمحاولات من شأنها إخراج الوجود المصري، المتمثل في الطواقم الفنية والهندسية من القطاع، لأسباب فصائلية» بحسب تعبيره. وأوضح المصدر أن «هناك من يرى في هذا الوجود تضييقاً على أعمال المقاومة في قطاع غزة، وسط مخاوف من تواجد عناصر لها أهداف أخرى بخلاف العمل بالمشروعات». وأشار إلى أن «الأخوة في غزة، في بعض الأحيان، يرون أن هناك تباطؤاً مصرياً في عمليات تنفيذ المشروعات، من أجل توظيف ذلك في عمليات تفاوضية تتوسط فيها القاهرة مع الإسرائيليين». وهذه الرؤية، «الخاطئة»، بحسب المصدر. وأوضح أن «الدور المصري وطبيعة عمله في إعادة الإعمار معقد للغاية، فالجانب الفلسطيني في قطاع غزة له متطلبات، وهذه المتطلبات غير خاضعة للتحرك المصري فقط، ولكنها تأتي في إطار التزامات دولية مفروضة على القاهرة تتحرك في إطارها، من بينها شروط ومحاذير إسرائيلية لا يمكن للقاهرة التغافل عنها».

ولفت المصدر إلى أنه «في وقت سابق، طمأن مسؤولون مصريون قادة الفصائل في قطاع غزة، بشأن طبيعة الأطقم المصرية العاملة هناك، وتحديد حركتها في نطاق مواقع العمل فقط، والتشديد على عدم القيام بأية أدوار رقابية من داخل قطاع غزة على أعمال المقاومة الفلسطينية، مؤكدين أن هذا شأن داخلي خالص، وأن الدور المصري منحصر في أعمال إعادة الإعمار فقط». في مقابل ذلك، كشفت مصادر من قطاع غزة، فضلت عدم الكشف عن هويتها، لمراسل «العربي الجديد» في القاهرة، أن هناك «حالة من الغضب داخل أوساط المقاومة، وبالتحديد حركة حماس، بعد تلميحات بشأن دور معلوماتي لعناصر مصرية، مكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي أخيراً من استهداف مسار لتهريب المعدات العسكرية والأسلحة إلى قطاع غزة». وكان وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة ناجي سرحان، أكد في تصريحات إعلامية أول من أمس، أن «الطواقم المصرية لا تزال موجودة بغزة وتواصل عملها بشكل طبيعي». وفيما قال «نحاول أن نجد تمويلاً للإبراج السكنية المدمرة ونأمل أن نوفق»، فإنه سبق أن كشف في مقابلة مع «العربي الجديد»، قبل أيام، عن وجود «فيتو» إسرائيلي بشأن إعادة إعمار الأبراج التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي خلال المواجهة الأخيرة مع غزة في مايو/ أيار 2021.

نفت مصادر مصرية الانسحاب من مواقع العمل (محمد عبد/فرانس برس)

بناءً الأهداف في غزة ضعيف

تحذيرات من اغتيال قادة في «حماس»

غزة ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة
نضال محمد وتد

أعلن طاهر النونو، المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لـ«حركة حماس» إسماعيل هنية، أمس الأربعاء، أن الأخير وجّه رسائل إلى العديد من القادة والدول في المنطقة، حذر فيها من استئناف الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاغتيالات بحق قيادات المقاومة الفلسطينية، وما سيترتب على ذلك من نتائج، فيما قالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن بنك الأهداف في غزة ضعيف.

وقال النونو في بيان، إن هنية قال في رسالته التي وصلت إلى العديد من الدول في المنطقة (من دون تسميتها) وبعض الأطراف الدولية: «تتابعون معنا تصريحات الاحتلال وتصعيد لهجته بشأن مخططاته باغتيال قيادات في الحركة، منهم الأخ يحيى السنوار، وصالح العاروري، ومحمد الضيف، وزاهر جبارين وغيرهم». وأشار إلى أن «نهج الاغتيالات تنطوي عليه ردود فعل كبيرة لا يستطيع أحد تقدير مداها وتبعاتها، وتنذر بمواجهة شاملة ستؤدي لدفع إسرائيل ثمناً ليس في الحسبان». ودعا هنية في رسالته إلى «نقل رسالة تحذيرية لإسرائيل وقياداتها من العواقب المترتبة على تنفيذ تهديداتها الإجرامية»، وفق النونو.

في سياق متصل، نقلت صحيفة «هآرتس» في تقرير لها صباح أمس الأربعاء، عن مصادر رفيعة المستوى في شعبة الاستخبارات الإسرائيلية «أمان»، قولها إن الجيش حدد «بنك أهداف» في قطاع غزة في حالة التصعيد العسكري، إلا أن هذا البنك فقير من حيث عدد الأهداف ونوعيتها، مقارنة بأهداف في جبهات أخرى. وأضاف التقرير أن الجيش يعتزم توسيع «بنك الأهداف» وإضافة أهداف أخرى لقصفها، أو إدراج قيادات فلسطينية في القطاع لاستهدافها وتصفيتها، وهو ما يعقب عليه منذ العدوان في العام الماضي على قطاع غزة الذي سمته إسرائيل «حامي الأسوار» وأطلقت عليه «حماس» اسم معركة «سيف القدس».

> دعا إسماعيل هنية إلى نقل رسالة تحذيرية لإسرائيل

وتأتي هذه التصريحات المنقولة عن مسؤولين في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، في الوقت الذي أشارت فيه «هآرتس» إلى أن المعطيات التي عرضها ضباط إسرائيليون في الجيش أخيراً، في إحدى المداولات الأمنية، أشارت إلى مضاعفة عدد الأهداف التي يعتزم جيش الاحتلال استهدافها بـ400% منذ دخول الجنرال أفيف كوخافي لمنصبه رئيساً لأركان الجيش. ومع ذلك، ذكرت الصحيفة أن ضباطاً رفيعي المستوى في شعبة الاستخبارات العسكرية يعتقدون أن هذه الأهداف قليلة كما أنها ليست نوعية وغير كافية، وبعود ذلك إلى أن مئات الأهداف قد ضربها جيش الاحتلال في جولات القتال في العامين الأخيرين.

شرق غرب

جوبا تحتجز قياديا شيوعيا سودانيا

احتجزت سلطات الأمن في دولة جنوب السودان، أمس الأربعاء، وفداً من الحزب الشيوعي السوداني برئاسة سكرتير الحزب محمد مختار الخطيب، بعد لقاءاته مع رئيس حركة تحرير السودان، عبد الواحد محمد نور في جوبا، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عبد العزيز الحلو في مدينة كاودا السودانية المتاخمة لدولة الجنوب. وقال المكتب السياسي للحزب الشيوعي في بيان إن الحزب علم بتوقيف أعضاء الوفد بعد عودتهم من كاودا، حيث احتُجزوا وخُذ من حريتهم وحُقّق معهم حول سفرهم إلى كاودا دون إخطار السلطات في دولة جنوب السودان.

(العربي الجديد)

غانتس يبحث الملف النووي في واشنطن

يزور وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس (الصورة)، واشنطن، حيث يتصدر الملف النووي الإيراني مباحثاته. وقال غانتس قبيل سفره إنه سيبحث مع كل من وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، ومستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، «موضوع زيادة التعاون الأمني ومعالجة التحديات الإقليمية، وعلى رأسها إيران، التي يجب توحيد كل القوى المعتدلة في المنطقة لمواجهتها».

(العربي الجديد)

القضاء الفرنسي يتهم «لافارج» مجدداً

تعرّضت شركة «لافارج» الفرنسية للإسمنت لضربة، أمس الأربعاء، بعد أن أيّدت محكمة الاستئناف في باريس اتهامات موجّهة إليها «بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية» في سورية. وقال مستشار قانوني للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، إن محكمة الاستئناف في باريس أيدت حكماً أصدرته محكمة النقض، أعلى محكمة في فرنسا، نصّ في العام الماضي على أن من الممكن التحقيق مع «لافارج» بتهم متصلة بجرائم ضد الإنسانية، بسبب استمرارها في تشغيل مصنع في سورية بعد اندلاع الثورة في عام 2011.

(رويترز)

طاجيكستان: مقتل 9 خلال عملية أمنية

أعلنت وزارة الداخلية الطاجيكستانية، أمس الأربعاء، مقتل تسعة أشخاص وإصابة 24 بجروح خلال عملية «مكافحة إرهاب». وقُتل عسكري وجرح 13 آخرون عندما أُلقيت قنبلة حارقة على موكب للجنة الوطنية للأمن معهمّ حول سفرهم إلى كاودا دون عناصر من «جماعة مسلحة غير قانونية» وجرح 11 آخرون.

(فرانس برس)

هدنة بين إسلام اباد وحركة طالبان الباكستانية

ذكر المتحدث باسم حركة طالبان، ذبيح الله مجاهد (الصورة)، أمس الأربعاء، أن الحركة توشطت في وقف مؤقت لإطلاق النار بين باكستان وحركة طالبان الباكستانية بعد محادثات بين الجانبين في كابول. وقال: «تم الاتفاق كذلك على وقف مؤقت لإطلاق النار. بدورها، أعلنت حركة طالبان الباكستانية تمديد وقف إطلاق النار مع الحكومة حتى 30 مايو/ أيار الحالي.

(رويترز، أسوشييتد برس)

قضية

تنتظر لبنان محطات عدة في المرحلة المقبلة، بعد الانتهاء من ملف الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم الأحد الماضي. ويبدو ملف تشكيل الحكومة من أصعب تلك المحطات، لأسباب مرتبطة بالأحجام النيابية التي لم تفرز أكثرية واضحة لأي طرف، فضلاً عن أن الأحجام نفسها لا تزال في طور التشكّل. في المقابل، يزداد الضغط المعيشي على اللبنانيين، مع ارتفاع سعر صرف الدولار، وتوقف بعض محطات الوقود عن ضخّ المحروقات في السوق، وسط ترقّب لاستكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

لبنان بعد الانتخابات

ملفات صدامية تبدأ من شكل الحكومة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

طوى لبنان صفحة الانتخابات التشريعية، التي أُجريت يوم الأحد الماضي، مع إعلان وزارة الداخلية أسماء الفائزين الـ128 في الدوائر الـ15، أول من أمس الثلاثاء، لتتحول الأنظار إلى ملفات عدة في المرحلة المقبلة. وأبرز تلك الملفات هو الصراع بين «التيار الوطني الحر» وحزب «القوات اللبنانية» على «الكتلة الكبرى»، ومسألة تسمية رئيس جديد للبرلمان، وموضوع الحكومة العتيدة وتكوينها وبيانها الوزاري، بالإضافة إلى ملف انتخاب رئيس جديد للبلاد (تناط هذه المهمة بالنواب)، مع انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون في 31 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. ووسط تشابك الملفات السياسية، يستمرّ تدهور الوضع المعيشي مع ارتفاع سعر صرف الدولار من جهة ليصل أمس إلى ما فوق 31 ألف ليرة للدولار، وشحّ الوقود في العديد من المحطات من جهة ثانية، وتوقف العديد من المطاحن عن إنتاج الخبز، وعودة تقنين الكهرباء الحادّ، بانتظار استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من دعوة رئيس البرلمان نبيه بري، أول من أمس، لتهدئة «الرؤوس الحامية» والخروج من خطاب الانتخابات، إلا أنه من المتوقع حصول أزمة عميقة، خصوصاً على المستوى الحكومي، وترجيح دخول البلاد فترة تصريف أعمال لفترة طويلة. ويطرح هذا السيناريو نفسه بقوة في ظلّ الخلاف الحادّ الذي ظهر بمجرّد إعلان النتائج على شكل الحكومة العتيدة. وأكد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، الذي بات يملك كتلة نيابية وازنة في البرلمان، الإثنين الماضي، أن تكتله لن يشارك في حكومة «وحدة وطنية»، فردّ عليه رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» (حزب الله) النائب محمد رعد بعدها بساعات مهدداً: «إذا كنتم لا تريدون حكومة وطنية فانتم تقودون لبنان إلى الهاوية وإياكم أن تكونوا وقود حرب أهلية»، مضيفاً «علبكم التعاون معنا وإلا فإن مصيركم العزلة». أما رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل، فوضع شروطاً مغايرة، بالقول مساء أول من أمس: «وداعاً لحكومة التكنوقراط، فهناك شرعية شعبية يجب الاعتراف بها، بغضّ النظر أين سنكون». وحول المرحلة المقبلة، يشرح الأستاذ المتخصّص في القانون الدستوري وسام اللحام في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن ولاية مجلس النواب الحالي تنتهي في 21 مايو/ أيار الحالي (أي بعد غد السبت)، وبذلك تعتبر حكومة نجيب ميقاتي مستقيلة. ويضيف: «عندما تصبح الحكومة مستقيلة على الرئيس عون أن يدعو لاستشارات نيابية ملزمة لتسمية رئيس حكومة، والغريب أن لا غالبية واضحة في مجلس النواب المنتخب، ما يطرح علامة استفهام حول كيفية تكليف رئيس حكومة». ويضيف: «نحن أمام هذه المشهدية للمرة الأولى (منذ برلمان 1992 بعد اتفاق الطائف) لجهة عدم حصول أي فريق على أكثر من 65 نائباً (النصف + 1)، وبالتالي نحن لا نعلم اليوم ما هي الغالبية الضرورية لتكليف رئيس حكومة». ويردف اللحام: «النصّ يقول إن رئيس الجمهورية يدعو لاستشارات نيابية ملزمة، أي يجب أن يلتزم برأي غالبية النواب، فإذا شارك 128 نائباً يعني أن العدد 65 هو العدد الملزم». ووسط الخلاف الحاصل بين القوى السياسية والذي قد يترجم عدم الاتفاق على تسمية رئيس حكومة وتشكيلها، يقول اللحام: «سنكون أمام مسلسل شبيه بمرحلة رئيس الوزراء الأسبق حسان دياب، لتدخل البلاد لأشهر في فترة تصريف الأعمال تترافق مع فوضى كبيرة». أما في ملف البرلمان، فيبشر اللحام أنه «بحسب النظام الداخلي لمجلس النواب، على المجلس النيابي المنتخب حديثاً أن يجتمع خلال 15 يوماً من بداية ولايته لينتخب سناً في المجلس المنتخب هو رئيس البرلمان نبيه بري». كما يلفت اللحام إلى أنه عملاً بالمادة 44 من الدستور، «ينتخب المجلس أولاً الرئيس ونائب الرئيس بالاقتراع السرّي وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين، وإذا لم تتوفر هذه الغالبية في هذه الدورة وفي دورة ثانية تعقبها، تجري دورة اقتراع ثالثة يُكتفى فيها بالغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سناً يعتبر منتخباً». وبعد إعلان وزارة الداخلية النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية، سارع رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل لإعلان حصوله على أكبر كتلة وتكتل نيابي وحصده أكثر من 21 نائباً، في حين يؤكد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع أنه صاحب الأكثرية، لا سيما على المستوى المسيحي، بعد حصول «القوات» على أرقام عالية في صفوف المقترعين المسيحيين. مع العلم أن النواب التغييريين والإصلاحيين والمستقلين خلطوا كل الأوراق.

وحول التعقيد في الأحجام النيابية، يقول النائب قاسم هاشم، الذي ينتمي إلى «حركة أمل» (بزعامة نبيه بري) واحتفظ بمقعده لولاية برلمانية جديدة، لـ«العربي الجديد»، إنه لغاية الآن لم تحدد أكثرية موصوفة طبيعية، نظراً للوائح المتنوعة التي خاضت بها مختلف القوى الانتخابات والتي لم تكن ضمن نهج واحد، ويرى أنه «نحن الآن أمام تنوع كبير، وهناك حراك 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، الأمر الذي يجعل الصورة ضبابية ولم تتضح حتى اللحظة ما ستكون عليه التحالفات».

ويشدّد هاشم على أنه «طالما اللعبة الديمقراطية أخذت مسارها وارتضى الجميع بنتائج الانتخابات، يجب الذهاب إلى الاستشارات النيابية الملزمة، ومن تسميه أي أكثرية نيابية سيكون رئيساً للحكومة، وعلى أساس ذلك يتم التعاطي مع شكل الحكومة وفق رؤية الكتل النيابية التي تشارك في الاستشارات، وبعدها على رئيسي الحكومة والجمهورية تشكيل حكومة إما تنال الثقة أو تسقط».

بدوره، يؤكد النائب بلال عبد الله، الذي احتفظ بمقعده والمنتمي إلى الحزب التقدمي الاشتراكي (بزعامة وليد جنبلاط)، لـ«العربي الجديد»، أنه بغضّ النظر عن الأحجام وتنوّع الكتل النيابية يجب أن تكون الأولوية لتشكيل حكومة تستكمل خطة التعافي الاقتصادي والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، إذ لا قيمة للأحجام السياسية من دونهما. ويشدّد عبد الله على القول «إننا موجودون على مقاعد الحزب التقدمي الاشتراكي فقط ولا نريد أي اصطفافات عمودية جديدة، فالبلد لم يعد يحتمل، وسنسعى دائماً لنكون بيضة القبان التي تقف إلى جانب الناس ومع قضاياهم».

من جهته، يقول النائب المنتخب حديثاً إبراهيم منيمنة (ينتمي إلى المجموعات التغييرية)، لـ«العربي الجديد»، إن «التكتلات النيابية ستظهر عاجلاً أم آجلاً عندما تهدأ الأمور، ولكننا كتغييريين لن ندخل بأي كتلة حزبية وسننتظر النقاش على صعيد الحكومة وتسمية رئيسها، لكن سنسمي بشكل معارض من خارج المنظومة». وحول ما إذا كان النواب التغييريون سيلتقون ضمن كتلة نيابية واحدة، يقول منيمنة: «لسنا على تواصل مع كلّ الذين وصلوا إلى الندوة البرلمانية ولم تحصل فرصة بعد لذلك، ولكن أي تكتل يجب أن يلتقي بالتوجهات السياسية نفسها بالحدّ الأدنى، والتعاون مع الجميع سيكون على مستوى الملفات». ولا يستبعد منيمنة أن يطول أمد تشكيل الحكومة، فالقوى السياسية التقليدية بحد ذاتها تعطيلية وقادرة على التحكم بفترة تصريف الأعمال حتى تحقيق مصالحها ومطالبها، التي تقوم على المحاصصة، «ولكننا لن نسكت، خصوصاً أن بظهرنا حالة شعبية وستحارب ونضغط لتسريع العملية، لأن الناس تختنق والوقت ليس لصالحنا».

من فرز الاصوات في الانتخابات يوم الاحد الماضي (حسين بيضون)

وسام اللحام: تنتهي ولاية مجلس النواب الحالي في 21 مايو

لا اكثرية في المجلس النيابي الجديد تسمح بتمرير حكومة سريعاً

ترحيب بالاستحقاف

رحّب السفير القطري في لبنان، ابراهيم بن عبد العزيز السهلاوي، امس الاربعاء، بـ«اجراء العملية الانتخابية في لبنان، وناصل ان تؤدي هذه العملية الى التوافق العام لاستكمال الاستحقاقات الانتخابية الاخرى»، في اشارة الى الاستحقاق الرئاسي في اكتوبر/ تشرين الاول المقبل. واضاف بعد لقائه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي (الصورة)، حول نتائج الانتخابات: «دولة قطر لطالما كانت على مستوى واحد من كل الاطراف في لبنان».

متابعة

ليبيا: عودة الهدوء إلى طرابلس

عاد الهدوء إلى العاصمة الليبية طرابلس، أمس الأربعاء، عقب اشتباكات اندلعت أول من أمس بعد دخول فتحي باشاغا إليها، بينما تواصلت ردود الفعل الدولية على ما حدث

طرابلس ـ **أسامة علي**

عادت الحياة في العاصمة الليبية طرابلس إلى طبيعتها، أمس الأربعاء، بعد توتر عاشته سكانها طيلة يوم أول من أمس الثلاثاء، جراء الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في أحيائها الشمالية، بعد إعلان رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، فتحي باشاغا، دخوله العاصمة بمعية كتيبة النواصي التي يبدو أنها انشقت عن حكومة عبد الحميد الدبيبة، الأمر الذي رفضته كتائب أخرى، داعمة لحكومة الأخير، على رأسها «جهاز دعم الاستقرار» وقامت بمحاصرة مقر كتيبة النواصي وسط المدينة. يأتي ذلك بينما تواصلت الدعوات الدولية لأطراف الليبية لضبط النفس والحوار وإجراء الانتخابات.

وعادت مدارس بعض بلديات العاصمة أمس لاستقبال طلابها، بعد أن أعلن تعليق الدراسة فيها الثلاثاء، بالتزامن مع عودة المراكز الصحية في الأحياء التي شهدت الاشتباكات، للعمل. وأكد عضو مجلس بلدية طرابلس الكبرى، ناصر الكريو، أن الحياة بدأت في العودة لشكلها الطبيعي تدريجياً منذ مساء الثلاثاء، موضحاً أن الاشتباكات خلفت عدداً من الأضرار المادية والبشرية. وقال الكريو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الاشتباكات «أسفرت عن جرح خمسة أشخاص، من بينهم أربعة مدنيين والخامس من الشرطة»، مشيراً إلى وفاة أحد مرافقي باشاغا، ويدعى أحمد الأشهب، متأثراً بجروحه.

واعتبر رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، أنه بفشل محاولة باشاغا الدخول إلى طرابلس، فإن «مشروع التمديد والانقلاب انتحر سياسياً وصدرت شهادة وفاته رسمياً»، مؤكداً خلال كلمة متلفزة وجهها للليبيين ليل الثلاثاء، أن حكومته مستمرة في مهامها حتى تسليم السلطة لحكومة منتخبة، وأن الانتخابات هي الحل. في غضون ذلك، وعلى الرغم من إعلان باشاغا رسمياً مساء أول من أمس، عبر كلمة بثتها صفحته بموقع فيسبوك، بدء حكومته ممارسة أعمالها من داخل مدينة سرت، أكد شهود عيان من المدينة («العربي الجديد»)، أن مجمع قاعات وإقامة وغو الحكومي في سرت، كان لا يزال مقفلاً حتى ظهر أمس، فيما كان باشاغا يقيم في أحد فنادق المدينة حيث تنتشر سيارات الحراسة أمامه.

وفي رد على اتهامه باشعال الحرب في طرابلس، ووصفه وحكومته من قبل الدبيبة بـ«الانقلابيين»، أكد أنه دخل إلى طرابلس «عبر سيارتين مدنيتين» من دون سلاح، وأنه فضل الخروج «حقناً للدماء». واتهم باشاغا الدبيبة وحكومته بأنهم واجهوا «السلام بالعنف والسلاح، وهو دليل على أنها حكومة ساقطة أخلاقياً ووطنياً، ولا ترغب في التغيير السلمي ولا الانتخابات». بل واتهم قيادات المجموعات المسلحة التي رفضت وجوده في طرابلس، بأن «بعضهم مطلوب للعدالة الدولية». وقال إن «الحكومة ستباشر مهامها من سرت، وسننتقل لطرابلس في حال تأكدنا أن دخولنا لن يتسبب في سقوط قطرة دم واحدة».

وفيما كان مجلس النواب، الذي كلف باشاغا بتشكيل حكومة جديدة، أدى وزراؤها اليمين في مارس/آذار الماضي بعد أن سحب الثقة من حكومة الدبيبة، ملتزماً الصمت، استنكر رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، ما حدث، وأعلن رفضه محاولة باشاغا الدخول إلى طرابلس، معتبراً أن حكومته محل نزاع وأن دخولها من دون توافق «محاولة لفرض أمر واقع مرفوض». ودعا المشري في لقاء مع قناة «ليبيا الأحرار» ليل الثلاثاء - الأربعاء، باشاغا إلى تقديم استقالته، والدبيبة لقبول التغيير، قائلاً إن «الحكومتين لا تريدان الذهاب للانتخابات حتى بعد 5 سنوات، وحكومة الدبيبة لا تستطيع إجراءها، لأن نفوذها مقتصر على طرابلس وبعض المدن. علينا التوافق على قاعدة دستورية وحكومة مصغرة هدفها إجراء الانتخابات فقط».

ولاقت محاولة باشاغا دخول طرابلس وما نتج عن ذلك من اشتباكات ردود فعل داخلية وخارجية عدة. فعلى الصعيد الخارجي، عبرت وزارة الخارجية الأميركية عن قلقها الشديد حيال الاشتباكات، ودعت جميع من قبل الأمم المتحدة وقطر وتركيا والجزائر وبريطانيا ومصر لوقف الاشتباكات، وتفقد الأطراف الليبية بالمسار السلمي للتوصل إلى حل يقضي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. وعلى الصعيد الداخلي، طالب رئيس الحزب الديمقراطي الليبي، محمد صوان، الداعم لباشاغا، في بيان، المجتمع الدولي «باتخاذ خطوات فاعلة وواقعية لدعم إجراء الانتخابات، وفي مقدمة ذلك دعم الحكومة المكلفة من مجلس النواب، كونها المتفق عليها والقادرة على تسهيل إجراء الانتخابات». في المقابل، استنكر حزب «العدالة والبناء»، خطوة دخول باشاغا طرابلس، والتي قال إنها «كادت أن تجر العاصمة إلى مربع الاقتتال والعنف». وفيما لزمت جميع الكيانات العسكرية في البلاد الصمت، لا سيما ألوية المتقاعد خليفة حفتر وقيادة مليشياته، أصدر تجمع لقادة ما يعرف بـ«ثوار ليبيا»، بياناً استنكر فيه أحداث طرابلس، واعتبر أن محاولة دخول باشاغا للعاصمة هي «محاولة انقلاب».

توالت ردود الفعل المنددة بالاشتباكات والداعية لضبط النفس

قاعدة دستورية وحكومة مصغرة هدفها إجراء الانتخابات فقط

صحافي مساء الثلاثاء، إنه «من المهم للقادة الليبيين التوصل إلى توافق حول خيار سلمي، والاعتراف بأن الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها بالقوة سيتضرر منه المواطنون فقط»، مؤكداً أن الخيار الوحيد هو السماح بإجراء الانتخابات.

من جانبها، دعت وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان أمس، «كافة الجهات الفاعلة الليبية إلى الامتناع عن ممارسة أعمال عنف والاستمرار في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار». كما دعت القادة والأطراف الليبية كافة إلى «عقد حوار حقيقي للوصول إلى حل سياسي دائم يجري على أساسه تنظيم انتخابات حيادية وشفافة في جميع أنحاء ليبيا في أسرع وقت». كذلك صدرت دعوات وبريطانيا ومصر لوقف الاشتباكات، وتفقد إلى حل يقضي بإجراء انتخابات برلمانية

خلّفت الاشتباكات اضرارا مادية وبشرية (محمود تركية/الأناضول)

سورية

جولة الدستورية... فصل مكرر من المهزلة

يستعد النظام السوري والمعارضة والمجتمع المدني للعودة إلى جنيف، لعقد اجتماع للجنة الدستورية، رغم فشل هذا المسار كلياً

غازي عنتاب ـ **أمين العاصي**

يحط المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن رحاله مجدداً في العاصمة السورية دمشق، للتباحث حول الجولة المقبلة من اجتماعات اللجنة الدستورية، المنوط بها وضع دستور جديد للبلاد، والتي لم تحقق أي تقدم، رغم انعقاد سبع جولات.

ويريد النظام تعديلاً شكلياً لمواد في الدستور الحالي، بينما تصر المعارضة على كتابة دستور جديد، وفق ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية. وبحسب صحيفة «الوطن»، التابعة للنظام، أمس الأربعاء، فإن بيدرسن سيزور العاصمة السورية السبت المقبل، لمدة يومين، للبحث في ترتيبات عقد ثامن جولات اجتماعات لجنة مناقشة تعديل الدستور في جنيف، والمقررة أواخر الشهر الحالي، ولمدة خمسة أيام.

وأشارت الصحيفة إلى أن المبعوث الأممي سيلتقي خلال الزيارة بوزير خارجية النظام فيصل المقداد، والرئيس المشترك للجنة كتابة الدستور من جانب النظام أحمد الكزبري، والسفير الروسي في دمشق والممثل الخاص للرئيس الروسي في سورية الكسندر يفيموف. كما سيلتقي مع أعضاء لجنة كتابة الدستور المصغرة عن وفد «المجتمع المدني» الممثلين للنظام في اللجنة. وتعوّد بيدرسن على زيارة عدة دول قبل أي جولة من مفاوضات اللجنة الدستورية لتهيئة الظروف لها. إلا أنه لم ينجح حتى اللحظة بإحداث اختراق مهم يمكن أن يُبنى عليه، ما يفتح الباب أمام تساؤلات تطاول العملية السياسية برمتها، وخاصة لجهة استمرارها والتعاطي معها، رغم الفشل المتكرر منذ العام 2014، حيث بدأ التفاوض بين النظام والمعارضة تحت مظلة الأمم المتحدة. وبيّن أحمد العسراوي، وهو عضو اللجنة المصغرة في اللجنة الدستورية عن المعارضة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن مباحثات الجولة الثامنة تبدأ في 30 مايو/أيار الحالي، مشيراً إلى أن الوفود ستصل في 28 الشهر الحالي إلى جنيف. وحول إمكانية إحداث اختراق في هذه الجولة، قال العسراوي: علينا كسوريين (موالين ومعارضين) العمل لإيجاد حل سياسي على قاعدة القرار 2254 بكل بنوده، وللجنة الدستورية ربما تكون مفتاحاً للحل المنتظر.

وكانت الجولة السابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية عقدت في مارس/آذار الماضي، إلا أنها انتهت للفشل، على غرار الجولات السابقة. وناقشت اللجنة المصغرة من اللجنة الدستورية، والمكونة من 45 شخصاً؛ 15 يمثلون النظام، و15 عن المعارضة، و15 من منظمات المجتمع المدني، على مدى أيام، أوراق عمل قدمتها الوفود الثلاثة. وقدم وفد النظام ورقة عمل تخص ما سماها «رموز الدولة»، حيث يصر على أن النشيد والشعار والعلم الحاليين لسورية «غير قابلين للتعديل»، وهو ما فجّر خلافاً كبيراً، بيدو أن النظام تقصده لتفجير الجولة برمتها، وهو ما حدث. في المقابل، قدّم وفد المعارضة ورقة حول «أساسيات الحكم»، تقترح أن يكون جمهورياً، وأن «السيادة للشعب» يمارسها عبر وسائل الاقتراع. كما نصت على التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية. من جهته، قدّم وفد المجتمع المدني التابع للنظام، ورقة عمل حول «هوية الدولة»، تؤكد أن اسم الدولة يجب أن يبقى «الجمهورية العربية السورية»، وأنها «جزء من الوطن العربي، والشعب السوري جزء من الأمة العربية».

وتعقد الجولة الثامنة من اجتماعات اللجنة المصغرة من الهيئة العامة للجنة الدستورية بعد الكشف عن مجزرة «التضامن» التي ارتكبت في العام 2013، والتي هزت الشارع السوري المعارض، الذي يطالب بوقف التعاطي مع العملية السياسية، لأن النظام غير مكترث بها، ويستخدمها لتمرير الوقت. ولا يزال النظام حتى اللحظة يتحدث عن «تعديل» لدستور وضعه في العام 2012 فُصّل على مقاس بشار الأسد، منحه سلطات مطلقة في إدارة البلاد، بينما القرار الدولي 2254، وهو المرجعية للتفاوض بين النظام والمعارضة، ينص على «اعتماد مسار صياغة دستور جديد لسورية»، و«إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس الدستور الجديد». وترى الأمم المتحدة أن المسألة الدستورية ربما تكون المدخل لإيجاد حل سياسي للقضية السورية، إلا أن الفشل المتكرر يؤكد أن النظام غير آبه بالتوصل لحل سياسي لا يفضي لبقائه في السلطة.

ويبدو أن المعارضة السورية ملتزمة تماماً بالعملية السياسية. فهي كما يبدو ترى أنها السبيل الوحيد لخروج البلاد من النفق المظلم الذي دخلته، بسبب اعتماد النظام الخيارين العسكري والأمني للتعامل مع مطالب السوريين، منذ ربيع 2011، بتغيير حقيقي في البلاد. وكان الرئيس المشترك للجنة الدستورية الممثل للمعارضة السورية، هادي البحرة قال، في حوار مع «العربي الجديد»، نُشر مطلع الشهر الحالي، إن «غاية بشار الأسد البقاء في السلطة، والبدء بمسيرة إعادة الإعمار، ليعود هو ودائرة الفساد المحيطة به إلى نهب البلاد من جديد». وبرأي البحرة فإن «ما يقف حالياً بوجه ذلك المخطط هو إبقاء العملية السياسية في جنيف، وفق القرار 2254، حيّة، وعدم السماح بتجاوزها كإطار وحيد لأي حل سياسي قابل للاستدامة». واعتبر أن «وجود (اجتماعات) جنيف ناشطة وحيّة، يسهم بشكل كبير في الحد من وقف هرولة بعض الدول للتعامل مع النظام من بوابة الأمر الواقع».

لكن الباحث في مركز «الحوار السوري» ياسين جمول رأى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أغلب السوريين ـ رغم كل المعاناة، لا ينتظرون حلاً من مسار اللجنة الدستورية»، معتبراً أن أي خطوة تأتي من دون رصيد شعبي فاشلة. وأعرب عن اعتقاده بأن المعارضة «صارت تستشعر هذا بشكل أكبر»، مشيراً إلى أن «حديث هادي البحرة مؤخراً عن أن المعارضة تفاوض النظام الدولي وليس نظام الأسد يوحي بتطور رغم الفشل». وتابع: جولات الدستورية استنفدت فرص نجاحها، وباتت أشبه بوظيفة لمندوبين لا يجدون عملاً لهم غيرها.

سيزور بيدرسن دمشق السبت المقبل (تيكات أوزديل/الأناضول)

العسراوي: علينا العمل لإيجاد حل على قاعدة القرار 2254

شرق غرب

البنتاغون: لا مخالفات في غارة بسورية

خلص تحقيق في غارة جوية أميركية أدت إلى مقتل مدنيين في سورية عام 2019، إلى عدم ارتكاب أي مخالفات لقواعد الاشتباك المتبعة أو إهمال متعمد، وفق ما أعلن البنتاغون مساء الثلاثاء. وجاء التحقيق بعدما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» العام الماضي، تقريراً اتهمت فيه الجيش الأميركي بأنه حاول التستر على وجود ضحايا غير مقاتلين في عداد قتلى غارة أميركية ضد معقل لتنظيم داعش في بلدة الباغوز في 18 مارس/آذار 2019، متحدثة عن مقتل 70 شخصاً بينهم نساء وأطفال.

(فرانس برس)

المبعوثة الأممية للعراق تهاجم «دبلوماسية الصواريخ»

حذرت رئيسة بعثة الأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس-بلاسخارت (الصورة)، في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، مساء أول من أمس الثلاثاء، ممّا وصفته بـ«دبلوماسية الصواريخ»، قائلة إنه «ستكون لها عواقب مدمرة على العراق». وأضافت بلاسخارت: «لا تزال الجوانب السلبية من الحياة السياسية العراقية تعيد نفسها في حلقة مستمرة من سياسة المحصلة الصفرية»، متحدثة عن دور المليشيات المسلحة في «إطلاق الصواريخ بحرية ونجاحها في الإفلات من العقاب».

(العربي الجديد)

تجربة صاروخية متوقعة لكوريا الشمالية

نقلت وكالة رويترز عن مسؤول أميركي، قوله أمس الأربعاء، إن كوريا الشمالية تستعد في ما يبدو لاختبار صاروخ بالستي عابر للقارات اليوم الخميس أو غداً الجمعة، وذلك قبل زيارة يقوم بها الرئيس الأميركي جو بايدن لكوريا الجنوبية غداً. بدوره، قال نائب مستشار الأمن الوطني في كوريا الجنوبية كيم تيه هيو، أمس، إن اختبار كوريا الشمالية صاروخاً بالستياً عابراً للقارات بات وشيكاً.

(رويترز)

اتفاق أميركا و«طالبان» ساهم بانهيار الجيش الأفغاني

خلص تقرير أعدته هيئة رقابية أميركية إلى أنّ العامل الأكبر الذي أدى إلى انهيار الجيش الأفغاني في أغسطس/آب الماضي، كان قرار واشنطن بسحب القوات الأميركية والمتعاقدين من أفغانستان بعد اتفاق مع حركة طالبان وقعته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، ونفذته إدارة جو بايدن. ووفقاً لتقييم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان الذي أعلن مساء الثلاثاء، فإن الانسحاب «دمر» الروح المعنوية للجيش الأفغاني، لأنه كان يعتمد على الدعم العسكري الأميركي.

(رويترز)

مقتل مسلحين اثنين جنوبيّ باكستان

قُتل مسلحان، أمس الأربعاء، خلال عملية نفذتها القوات الباكستانية في مدينة كراتشي جنوبيّ البلاد. وقال رئيس قسم مكافحة الإرهاب في شرطة كراتشي مظهر مشواني، إنّ القوات نفذت عملية أمنية بناءً على معلومات استخباراتية في منطقة ماريبور في المدينة، ما أدى إلى مقتل مسلحين اثنين، فيما هرب الثالث.

(فنا)

لم تكد السويد وفنلندا تقدمان رسمياً طلب الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، حتى أنبرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للوقوف في وجه هذا الأمر، واضعاً شروطاً للقبول به. فيما كان المقاتلون في مصنع آزوفستال الأوكراني يواصلون الاستسلام

غزو أوكرانيا

تركيا تعرقل انضمام السويد وفنلندا للناتو

عرقل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اندفاعة السويد وفنلندا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، واتهمهما بفرض حظر تصدير أسلحة إلى بلاده، وعدم تسليم «إرهابيين» لها. كما شن هجوماً على دول أخرى في الناتو، مشيراً إلى دعمها «وحدات حماية الشعب» الكردية. وفي حين كانت حرب طرد السفراء تتواصل، مع إعلان موسكو طرد العشرات من الدبلوماسيين الفرنسيين والإيطاليين والإسبان، وتوقف المفاوضات بين موسكو وكييف، اقتربت عملية «استسلام» كل المسلحين الأوكرانيين، الذين كانوا يدافعون عن مصنع آزوفستال في مدينة ماريوبول الاستراتيجية، من النهاية. وفي أوضح تصريح على أن القوات الروسية لن تغادر الأراضي التي سيطرت عليها، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي مارات خوسنولين، أمس الأربعاء، أن موسكو ستمولّ إعادة إعمار المناطق التي سيطرت عليها في أوكرانيا، وستقوم بإصلاح الطرق التي تربط المناطق «المحررة» بروسيا. وأكد أن محطة زابوروجيا النووية في أوكرانيا ستعمل لصالح روسيا، وإنه إذا أرادت كييف دفع ثمن ذلك.

وقدمت فنلندا والسويد رسمياً، وفي وقت متزامن، طلبي انضمامهما لعضوية الناتو، في تحوّل تاريخي لسياستهما التقليدية بعدم الانحياز. وقال الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، إن «الطلبين هما خطوة تاريخية. سينظر أعضاء الحلف الآن في المراحل المقبلة ضمن مساريكما للانضمام إلى الناتو». وشدد على أنه «يجب مراعاة المصالح الأمنية لجميع أعضاء الحلف، ونحن مصممون على تخطي كل هذه المسائل والتوصل إلى نتائج بسرعة». وقد يمثّل المسعيان أهم توسع للناتو، الذي يجب أن توافق جميع دوله الـ30 على الطلبين، منذ عقود، إذ إن هذا الأمر يزيد من طول حدود الحلف مع روسيا بمرتين. وفي مسعى للمضي قدماً في عملية الانضمام، يلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن في واشنطن، اليوم الخميس، رئيسة الوزراء السويدية ماغدالينا أندرسون، والرئيس الفنلندي ساولي نينيستو. وقال وزير العدل الألماني ماركو بوشمان، في تغريدة، إن مجلس الوزراء الألماني وافق على طلب فنلندا والسويد الانضمام لحلف شمال الأطلسي. وأضاف: «نحن ملتزمون بعملية انضمام سريعة».

إلا أن الطلبين يواجهان مقاومة من تركيا، العضو في الحلف، التي هددت بعرقلتهما، متهمة السويد وفنلندا بتقديم ملاذ لـ«إرهابيي حزب العمال الكردستاني»، الذي تصنّفه تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منظمة إرهابية. وأعلن أردوغان، أمام نواب حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، أمس الأربعاء، أنه يجب على السويد ألا تتوقع أن توافق تركيا على مسعاهما للانضمام إلى الحلف من دون أن تقرر «الإرهابيين»، ولا ينبغي أن يكلف الوفدان السويدي والفنلندي نفسيهما عناء القدوم إلى تركيا لإقناعها بدعم طلبي انضمامهما للحلف. وقال أردوغان: «لدينا أمور لها حساسيتها، مثل حماية حدودنا من هجمات المنظمات الإرهابية»، موضحاً أن الدول الأعضاء في الحلف لم تدعم أنقرة في حربها ضد الجماعات الكردية المسلحة، بما في ذلك «وحدات حماية الشعب» الكردية السورية، التي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية لها صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني. وأضاف: «توسع الحلف له مغزى بالنسبة لنا فقط، بما يتناسب مع الاحترام الذي سيتم إبداؤه لقضايانا الحساسة».

وذكرت محطة «تي آر تي خبر» التركية الحكومية أن السويد وفنلندا لم توافقا على إعادة 33 شخصاً مطلوبين لدى تركيا. وقال أردوغان: «إذا أنتم لن تعيدوا لنا الإرهابيين لكنكم تطلبون منا عضوية الحلف؟ الحلف كيان للأمن، منظمة للأمن. لذلك، لا يمكننا أن نقول نعم لتجريد هذه المنظمة الأمنية من الأمن». واتهم دول حلف شمال الأطلسي بدعم الإرهابيين، مشيراً إلى تسليم أسلحة للوحدات الكردية، وهو مصدر رئيسي للخلاف بين أنقرة وواشنطن، بالإضافة إلى دول غربية أخرى. ودعا أعضاء الحلف إلى دعم عمليات تركيا «المشروعة» و«الأخلاقية» في سورية، بما في ذلك المنطقة الآمنة، أو «على الأقل عدم محاولة عرقلتنا». وأكد أن تركيا ستعارض مساعي الانضمام لحلف شمال الأطلسي من قبل الدول التي فرضت عقوبات على أنقرة، وحظرت السويد وفنلندا تصدير الأسلحة إلى تركيا بعد توغلها في سورية في 2019.

واتهم الكرملين، أمس الأربعاء، أوكرانيا، بـ«الافتقار التام إلى إرادة» التفاوض مع روسيا، لوضع حد للصراع الدائر على الأراضي الأوكرانية منذ بدء الغزو الروسي في 24 فبراير/شباط الماضي. وأكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن «المحادثات لا تتقدّم، ونلاحظ غياباً تاماً للإرادة من جانب المفاوضين الأوكرانيين لمواصلة هذه العملية». وكانت الرئاسة الأوكرانية أعلنت، أمس الأول الثلاثاء، أن المحادثات معلّقة بسبب روسيا. وأكد مستشار الرئاسة الأوكرانية ميخايلو بودولياك أن «عملية التفاوض معلّقة». وقال: «روسيا لا تتحلّى بعنصر رئيسي، وهو فهم ما يحدث في العالم حالياً ودورها السلبي جداً».

وأعلنت موسكو طرد 34 «موظفاً في البعثات الدبلوماسية الفرنسية»، رداً على خطوة مماثلة شملت طرد دبلوماسيين روس من فرنسا، في إطار تحرك أوروبي مشترك لمواجهة الحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا. وقالت وزارة الخارجية، في بيان، إن السفير الفرنسي في موسكو بيار ليفي سلم مذكرة تفيد بأن «34 موظفاً في البعثات الدبلوماسية الفرنسية في روسيا اعتبروا أشخاصاً غير مرغوب فيهم». وأضافت أن أمامهم أسبوعين لمغادرة البلاد. ونددت وزارة الخارجية الفرنسية باستئنافية» جديدة لأوكرانيا «تصل إلى تسعة مليارات يورو في 2022». ويأتي الحديث عن المساعدة الجديدة بعد ساعات من إعلان الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أن الاتحاد لم يتوصل بعد إلى اتفاق بشأن حزمة سادسة من العقوبات على روسيا.

من جهة أخرى، بدأت في كييف، أمس الأربعاء، المحاكمة الأولى لجندي روسي بتهمة ارتكاب جريمة حرب. وقد أقر الجندي فاديم شيشيمارين (21 عاماً) المتهم بقتل مدني بأنه مذنب معترفاً بكل الوقائع التي نسبت إليه. وأكد الكرملين أنه ليست لديه معلومات بشأن الجندي الروسي. واتهم كييف بتلفيق اتهامات من هذا النوع تستهدف موسكو. وقال بيسكوف: «ليست لدينا أي معلومات حتى الآن. وإمكانية مساعدة (المتهم) محدودة جداً في غياب التمثيل الدبلوماسي»، معتبراً أن التهم العديدة بارتكاب جرائم حرب والتي تستهدف الجيش الروسي كانت «مزيفة أو مدبرة».

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان مساء أمس الأول، أنها بصدد إنشاء وحدة خاصة لبحث وتوثيق ونشر جرائم الحرب الروسية. وأوضحت أن مرصد الصراع «سيجمع ويحلل ويتيح على نطاق واسع أدلة على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

جنديات روسيات يحرسان حافلات لنقل المسلحين المستسلمين في الروفستال أمس الأول (يوري كلاييف/الأناضول)

اتهم الكرملين أوكرانيا بـ«الافتقار لإرادة» التفاوض

موسكو تعلن مجدداً أنها لن تنسحب من المناطق التي احتلتها

تقرير

تمتين جبهة القرن الأفريقي
العودة العسكرية الأميركية إلى الصومال

بعد نحو عام ونصف العام على خروجهم، أعلن الأميركيون العودة العسكرية إلى الصومال، لأسباب عدة، منها تنامي الدور الصيني

لندن ـ **العربي الجديد**

بعد نحو 9 أشهر على الانسحاب العسكري الأميركي الفوضوي من أفغانستان، وافق الرئيس جو بايدن، يوم الاثنين الماضي، على إعادة نشر أقل من 500 جندي في الصومال، في خطوة لافتة تتيح العودة الأميركية العسكرية إلى الصومال وإلى الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مقديشو، يوم الأحد الماضي. وتأتي عملية نشر الجنود الأميركيين في الصومال، في وقتٍ عسكري بامتياز للولايات المتحدة، التي نشرت، وأعادت نشر، آلاف الجنود في أوروبا، خصوصاً في دول الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا، بولندا)، على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. كذلك ضخّ الأميركيون مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية والإنسانية لأوكرانيا، وعمدوا إلى استخدام احتياطي النفط الاستراتيجي لكبح ارتفاع الأسعار، المحروقات خصوصاً، في الولايات المتحدة. وإذا كان نشر الجنود الأميركيين في أوروبا مفهوماً، فإن نشرهم في الصومال يفتح الباب أمام التساؤلات عن الأسباب الأميركية الفعلية في أهم بلدان القرن الأفريقي، المتصلة بشكل وثيق مع حركة المرور في مضيق باب المندب في البحر الأحمر.

ولا يمكن فصل توقيت العودة العسكرية إلى الصومال عن تكثيف حركة الشباب هجماتها في الأشهر الأخيرة. وأسفر تفجيران انتحاريان في مارس/ آذار الماضي عن مقتل 48 شخصاً في وسط الصومال، بينهم نائبان محليان، أدّى هجوم على قاعدة تابعة للاتحاد الأفريقي إلى مقتل عشرة عناصر من قوات حفظ السلام البوروندية، وفق جيش بوروندي. وهذا أعنف هجوم على قوات الاتحاد الأفريقي في البلاد منذ 2015.

ويُمكن القول إن أداء القوات الأفريقية في الصومال ضد حركة الشباب تراجع في السنوات الأخيرة، مع اشتداد الخلاف السياسي بين الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو ورئيس الحكومة محمد حسين روبلي، فضلاً عن تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية مراراً. ولم تنجح القوات الأفريقية في ملء الفجوة التي أحدثتها خلافات القادة في مقديشو، لتنتهي مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال «أميصوم» في 31 مارس الماضي، التي دامت 15 عاماً بدءاً من عام 2007، بنجاح نسبي. في المقابل، حلّت مكان «أميصوم» بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال «اتميس»، التي بدأت مهمتها في 1 إبريل/ نيسان الماضي، على أن تنتهي مبدئياً في 31 ديسمبر 2024. غير أن التحديات الأمنية لا تزال تلقي بظلالها على مهمة الأفارقة، مع مهاجمة حركة الشباب قاعدة لـ«اتميس» في البرف، في منطقة شابيل، في 3 مايو/ أيار الحالي، موقعة 30 قتيلاً و22 جريحاً، ينتمون إلى الجيش البوروندي.

ويُعدّ تنامي الدور الصيني في القرن الأفريقي من محفّزات التدخل الأميركي في الصومال، إذ نجح الصينيون في التمركز في جيبوتي، وعيّنوا مندوباً للقرن الأفريقي للمرة الأولى في تاريخهم، وسعوا إلى إنهاء الحرب في إثيوبيا بين الحكومة بقيادة آبي أحمد و«جبهة تحرير شعب تيغراي». وفي موازاة التغلغل الروسي في مالي وبعض دول الوسط والساحل الأفريقي، عبر مجموعة «فاغنر»، وتراجع الدور الفرنسي، طرق الأميركيون باب الصومال مجدداً، لأهميته الاستراتيجية نفطياً وجغرافياً، ولعدم ترك القارة الأفريقية ساحة روسية صينية.

حاول المسؤولون الأميركيون التقليل من أهمية نشر الجنود، مركّزين أساساً على عددهم «القليل» من جهة، وعلى «دورهم التدريبي الحادي» ميدانياً من جهة أخرى. وهو ما جاء على لسان المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيار، يوم الاثنين الماضي، التي شدّدت على أن العملية عبارة عن «إعادة تمركز لقوات موجودة بالفعل في مسرح العمليات، تدخل إلى الصومال وتخرج منه بين الحين والآخر».

وكان الرئيس السابق دونالد ترامب، قد أمر في ديسمبر/ كانون الأول 2020، قبيل انتهاء ولايته بأسابيع قليلة، بسحب القوات الأميركية من الصومال، التي كان يبلغ عددها 700 جندي، وأذن لها فقط بإنجاز مهام بالتناوب.

وكشفت صحيفة «نيويورك تايمز»، الاثنين الماضي، أن بايدن وافق أيضاً على طلب من «البنتاغون» بمنحه صلاحية دائمة لاستهداف عدد ممن يشتبه في أنهم قادة لحركة الشباب، المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، على حد قول ثلاثة من هؤلاء المسؤولين الذين اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم، للصحيفة. ولقي القرار الأميركي ترحيباً على المستويين الأمني والسياسي الصوماليين، فاعتبر القائد السابق لوحدة القوات الخاصة الصومالية (داناب) العقيد أحمد شيخ، في حديث لوكالة «رويترز»: «إنه لأمر جيد أن تكون هناك قوات أميركية على الأرض بما يمكن من استئناف جهود مكافحة الإرهاب».

بدوره، رحّب الرئيس المنتخب، يوم الأحد الماضي، حسن شيخ محمود بانتشار الجنود الأميركيين. وذكر أول من أمس الثلاثاء، في تغريدة على صفحة الرئاسة الصومالية على «تويتر»: «لطالما كانت الولايات المتحدة شريكاً موثوقاً به في سعينا لتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وأشكر الرئيس بايدن على هذه الخطوة».

رحّب الرئيس الصومالي المنتخب بانتشار القوات الأميركية

بايدن وافق على طلب باستهداف قادة حركة الشباب

وحدة «داناب» الصومالية إبريل الماضي (أبو بكر محمد محيي الدين/ الأناضول)

شرق غرب

ميانمار: المعارضة تحث الغرب على تسليحها

طلب يي مون، وزير الدفاع في حكومة الظل في ميانمار (تحالف للجماعات المناهضة للحكم العسكري)، مساعدة دولية لتسليح قوات المعارضة التي تقاتل المجلس العسكري الحاكم، وطلب الحصول على دعم مماثل لما يُقدم للأوكرانيين. وقال يي في تصريحات لوكالة «رويترز»: «بفضل دعم كهذا سنكون قادرين على إنهاء الثورة في وقت أسرع، وتقليص خسائر الشعب».

(رويترز)

عملية ضد «العمال الكردستاني» شرقي تركيا

أعلنت وزارة الداخلية التركية عن إطلاق عملية أمنية جديدة ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني، شرقي البلاد. وذكرت الوزارة، في بيان مساء أول من أمس الثلاثاء، أن هذه العملية التي يشارك فيها

915 عنصراً أمنياً، أطلقت إثر توصل جهاز الاستخبارات التركي لمعلومات تفيد بتسلل عناصر من الحزب إلى منطقة جبل أغري.

(قنا)

أكثر من مائة ألف مفقود في المكسيك

قالت أمانة السر في الحكومة المكسيكية أول من أمس الثلاثاء، إن عدد الذين سجلت أسماؤهم في السجل الوطني للمفقودين بين 15 مارس/آذار 1964 و16 مايو/ أيار 2022، بلغ مائة ألف و12 شخصاً، حوالي 75 في المائة منهم من الرجال. وزادت حالات اختفاء المواطنين في المكسيك بقوة منذ 2006 بسبب أعمال العنف المرتبطة بتهريب المخدرات. وتعليقاً على ذلك، قالت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه إنه «ينبغي عدم ادخار أي جهد لوضع حد لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان». أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقالت إن الحصيلة تؤكد على «الحاجة إلى تعزيز آليات البحث» المعمول بها حالياً.

(فرانس برس)

انتخابات أستراليا: ترجيح هزيمة المحافظين

يتوجه الأستراليون، الذين واجهوا ثلاث سنوات من الكوارث الطبيعية المتتالية ووباء كورونا، إلى صناديق الاقتراع بعد غد السبت، في انتخابات تشريعية يرتقب أن يفوز فيها حزب العمال على المحافظين الذين يحتلون السلطة منذ حوالى عشر سنوات. وتتوقع استطلاعات الرأي منذ أشهر فوز حزب العمال، إذ يبدو زعيمه أنتوني البانيز (الصورة)،

الحريص على قضايا التغير المناخي، أكثر من خصمه سكوت موريسون، الأوفر حظاً بأن يصبح رئيس الوزراء المقبل.

(فرانس برس)

حكم بسجن مقاتلين سابقين من كوسوفو

قضت المحكمة الخاصة بكوسوفو ومقرها لاهاي، أمس الأربعاء، بسجن مقاتلين سابقين اثنين هما حسني غوكاتي ونسيم هارادينايي، مدة أربع سنوات ونصف السنة بعد إدانتهما بتهمة ترهيب شهود والانتماء إلى مجموعة تسعى إلى عرقلة عمل القضاء، في أول حكم يصدر بشأن حرب استقلال كوسوفو في التسعينيات ضد صربيا. وقد حكم على المرجلين لأنهما كشفا معلومات سرّية صادرة عن المحكمة تسمح بالتعرف على شهود.

(فرانس برس)

إضاءة

ثقافة «سيسو»... شعب مسلّح للدفاع عن فنلندا

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تزايد التوتر في الآونة الأخيرة بين فنلندا وروسيا، على خلفية حسم هلسنكي موقفها وطلب عضوية حلف شمال الأطلسي، على وقع متابعة الفنلنديين الانزعاج الروسي وتحذيرات روسيا لبلدهم. وعلى الرغم من ذلك فشل الروس دائماً في إخضاع فلاحي فنلندا الذين شغلوا الأغلبية. وحافظ الشعب على ثقافته الخاصة، التي عاشت فترة ازدهار كبير بين عامي 1870 و1910. ولم يمض سوى 22 عاماً على الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي في عام 1917 حتى باشرت موسكو غزوها في نهايات عام 1939 لفنلندا، في حرب عُرفت باسم «حرب الشتاء»، وتحوّلت أشهر الحرب الشتوية إلى حرب عصابات دامية للجيش الأحمر (جيش الاتحاد السوفييتي)، قاوم فيها الفنلنديون مع متطوعين من دول إسكندنافيا الأخرى (السويد، الدنمارك، النرويج)، خسر السوفييت الحرب، وفشلوا في تكرار محاولاتهم لاحقاً بين عامي 1941 و1944.

تُعتبر كلمة «سيسو» مرادفة للقوة وقدرة التحمّل والشجاعة

تدريبات للجيش الفنلندي في قاعدة ساتاهامينا في هلسنكي (البيانديرو راميرز/فرانس برس)

إلى هيمنة الدول الأجنبية». ففي الفترة الممتدة بين عام 1809 وحتى الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 عاشت فنلندا كدولة بحكم ذاتي في روسيا القيصرية. وعلى الرغم من ذلك فشل الروس دائماً في إخضاع فلاحي فنلندا الذين شغلوا الأغلبية. وحافظ الشعب على ثقافته الخاصة، التي عاشت فترة ازدهار كبير بين عامي 1870 و1910. ولم يمض سوى 22 عاماً على الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي في عام 1917 حتى باشرت موسكو غزوها في نهايات عام 1939 لفنلندا، في حرب عُرفت باسم «حرب الشتاء»، وتحوّلت أشهر الحرب الشتوية إلى حرب عصابات دامية للجيش الأحمر (جيش الاتحاد السوفييتي)، قاوم فيها الفنلنديون مع متطوعين من دول إسكندنافيا الأخرى (السويد، الدنمارك، النرويج)، خسر السوفييت الحرب، وفشلوا في تكرار محاولاتهم لاحقاً بين عامي 1941 و1944.

وسمحت هذه الحرب بتعبيد الطريق الفعلي لجندي، بحسب إحصاءات العام الماضي، أما في حال وقوع حرب ما، فيتم استدعاء 280 ألف جندي، يعملون حالياً بالتناوب في قطاعات متعددة مدنية وعسكرية ضمن الدولة، من أصل 900 ألف موجودين حالياً في الاحتياط. وخلال ساعات يمكن تعبئة وتوزيع الجنود على مختلف القطاعات، وإذا أعلنت قيادة الدفاع أن فنلندا تتعرض لهجوم عسكري فسيتم حشد الاحتياطيين المتبقين وعددهم 600 ألف، ما يجعل أي معتدٍ عملياً أمام شعب مسلح. وتوضح هذه العقيدة القيمة التي تضيفها عضوية فنلندا في حلف شمال الأطلسي.

وعلى الرغم من أن فنلندا تُعرف بدولة الرفاهية والرعاية والتعليم الناجح، وتحتل مراتب متقدمة في الحريات، إلا أن الحكومات المتعاقبة (سواء من اليمين أو يسار الوسط) واصلت تخصيص الكثير من الموارد للدفاع والتسليح لعقود. ويبدو المجتمع الفنلندي ملتزماً بالهدف الرئيسي لقادة وعسكريي بلدهم وهو «الدفاع التام عن كل الأرض (الفنلندية)»، كما يتكرر في البيانات السياسية والدفاعية. ولعل التوترات الأخيرة بين روسيا والدول الإسكندنافية توضح لماذا اختار الفنلنديون الحفاظ على ثقافة «سيسو». وعلى تحويل شعبهم إلى شعب مسلح يتدرب على الحروب التقليدية والعصابات، آخذين بالاعتبار أن 70 في المائة من الذكور مدربون على السلاح.

تونس

إعفاءات مسؤولين محليين تسبق الانتخابات

أحيت الإعفاءات الأخيرة لعشرات المسؤولين المحليين في تونس من قبل وزير الداخلية توفيق شرف الدين الجدل حول حياد السلطة، لا سيما مع اقتراب موعد استحقاقات انتخابية

تونس ـ **آدم يوسف**

قرر وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين إعفاء عشرات المسؤولين المحليين وإقالتهم، في خطوة اعتبرها معارضون مواصلة السلطة بسط سيطرتها على مفاصل الدولة، فيما طرح أسئلة حيال الإدارة التونسية، في ظل هذا الإجراء الجديد الذي يأتي ضمن محاولات الرئيس التونسي قيس سعيّد إحكام قبضته على جميع المؤسسات. وصدرت في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، أول من أمس الثلاثاء، قرارات بإعفاء وإقالة نحو 42 معتمداً (مسؤولاً محلياً)، فضلاً عن قرارات نقل لآخرين. وأعفى شرف الدين قبل أسابيع نحو ثلاثين مسؤولاً آخرين، بالإضافة إلى إجرائه تعديلات على تركيبة ديوانه، في خطوة غذّت الجدل من جديد بشأن حياد الإدارة التونسية مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، وخاصة الاستفتاء على الدستور في 25 يوليو/ تموز المقبل، ثم الانتخابات التشريعية المبكرة في 17 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وفي ظل هذه الإجراءات، يطرح معارضون إشكالية تواصل التعيينات على أساس الولاءات والمحاباة، معتبرين أن الخطوة الأخيرة لشرف الدين تدخل في سياق مواصلة بسط سعيّد سلطاته على كامل مفاصل الدولة في وقت يُعد حياد الإدارة مبدأ قانونياً جوهرياً في الدستور والممارسات الانتخابية. في مقابل ذلك، يعتبر أنصار الرئيس أن هذه الخطوات إيجابية وتأتي في سياق «تطهير» الإدارات والوزارات من الموالين للأحزاب التي حكمت تونس طيلة 10 سنوات.

وينص الفصل 15 من دستور 2014، والذي تم تعليق العمل بأغلب فصوله من قبل سعيّد، على أن «الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظّم وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والمساءلة». كما ينص القانون الانتخابي على وجوب «حياد الإدارة وأماكن العبادة ووسائل الإعلام الوطنية، وإلزام السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام واجب الحياد، وإلزام رئيس الإدارة بتسجيل مخالفة في حق كل من يخرق واجب حياد إدارته وإحالتها إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات».

في السياق، اعتبر المحلل السياسي شكري بن عيسى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المسألة أصبحت أعمق وأخطر من حياد الإدارة، لأن البلد كله يقبع في يد سلطة شخص واحد، انحرف بالسلطات عن كل المعايير السياسية والدستورية والحقوقية، الداخلية والدولية»، وأضاف أن «إدارة البلد بصفة عامة لم تعد تخضع الآن لأي معيار وأي مرجعية، سوى الأمر الرئاسي عدد 117 في 22 سبتمبر/ أيلول 2021، والذي يعد دستوراً خفياً ينظم السلطات العمومية، وكل المرجعيات القانونية والقرارات الإدارية تتبع هذا الانحراف في إطار الأمر الرئاسي». وأوضح بن عيسى أن «تعيين حكومة نجلاء بودن والوزراء، والتي هي حكومة فاقدة للشرعية، وتتابع التعيينات والإعفاءات على مستوى المسؤولين والمحافظين والمعتمدين، يخضع بالأساس لمعيار الولاء لرئيس الجمهورية، وبمستوى ثان لوزير الداخلية الذي يعد رجل الثقة بالنسبة لسعيّد»، وشدد على أن شرف الدين «ينفذ أجندة سعيّد بالنسبة للمواعيد الانتخابية المقبلة»، مشيراً إلى أن «البلد على أبواب الاستفتاء الذي أعلن سعيّد أنه سينتقل بالبلاد إلى النظام الرئاسي سلفاً، أي أنه أعلن نتائجه أمام هيئة الانتخابات التي تعتبر هيئة لا علينا ولا مستقلة، لأنها معينة من الرئيس وتخضع لقراراته». ويزداد تشكيك وعدم ثقة المعارضين في التعيينات التي يجريها سعيّد، خصوصاً بعد تعيينه في الفترة الأخيرة 3 محافظين مقربين منه وشاركوا في إدارة حملته الانتخابية الرئاسية. وتتقدّد المعارضة بشكل متواصل أداء كل من محافظي تونس وبن عروس وبنزرت، بسبب ما تصفه بعدم حيادهم في تطبيق القرارات الجهوية.

وتأتي حملة الإعفاءات المتواصلة على المستويات المختلفة، بينما ما زالت العديد من المناصب الجهوية شاغرة، ولا سيما على صعيد المحافظات والكتاب العامين للمحافظات وفي المعتمديات، كما تعرف العديد من البعثات الدبلوماسية والسفارات فراغات، على الرغم من حساسية هذا الأمر.

وفي سياق متصل، عمد عدد من مسؤولي اتحاد الفلاحين التونسيين، أمس الأربعاء، إلى سحب الثقة من الرئيس الحالي للاتحاد، عبد المجيد الزار، الذي يتردد أنه مقرب من حركة النهضة، والذي كان سعيّد قد استبعده أخيراً من اللقاءات مع المنظمات، واستقبل نائبه بدلاً منه، ووجه إليه انتقادات غير مباشرة. ورد الزار في بيان على صفحته بموقع فيسبوك على هذه الخطوة بالقول إن «الجلسة التي عقدها (أمس الأربعاء)، البعض من أعضاء المجلس المركزي لاتحاد الفلاحين، تعتبر لاغية، نظراً لما رافقها من خروقات ومخالفات تجانب النظام الأساسي للاتحاد».

بن عيسى: التعيينات والإعفاءات تخضع لمعيار الولاء لسعيّد

تتحول الدورات الصيفية التي ينظمها الحوثيون في مناطق سيطرتهم في العاصمة صنعاء وغيرها من المناطق إلى فعاليات لاستقطاب الشبان وتدريبهم للدفع بهم إلى جبهات القتال، في مسعى لمواجهة النزيف البشري الذي تعاني منه الجماعة، فضلاً عن خلق مجتمع موال لها فكرياً وثقافياً واجتماعياً عبر غسل أدمغة الأطفال والشبان

محطة موسمية لغسل الدماغ وتجنيد المقاتلين

الدورات الصيفية للحوثيين

صنعاء ـ **ياسر حميد**

في 21 سبتمبر/أيلول 2014، اجتاح الحوثيون العاصمة صنعاء قبل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم عسكرياً عليها ثم يتوسعوا لتصبح تباعاً معظم المناطق في الشمال خاضعة لنفوذهم. دشن الحوثيون، منذ ذلك الحين، استراتيجية تهدف إلى فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الاجتماعية على جميع هذه المناطق. وتباعاً تحولت كل المؤسسات في صنعاء وباقي المحافظات اليمنية الخاضعة للحوثيين، إلى أداة لتحقيق الهدف الأكبر، وهو خلق مجتمع موالٍ فكرياً وثقافياً واجتماعياً للجماعة، ليصبح الشباب والأطفال خصوصاً هدفاً للتجنيد عبر دورات تنظمها الجماعة، ولا سيما خلال العطلة الصيفية، تحت شعار «علم وجهاد». هذه الدورات التي تستهدف غسل أدمغة الأطفال والشباب، تحت شعار التنشئة والتثقيف، تتحول أيضاً إلى مراكز لتجنيد مقاتلين جدد، في مواجهة النزيف البشري الذي تعاني منه جماعة الحوثيين على الجبهات، بعد أكثر من سبع سنوات على بداية الحرب في اليمن. وفيما يجري الحوثيون دورات متقطعة طوال العام، فإن هذه الدورات تشهد ذروتها في الإجازة الصيفية، لتفاجأ أسر في المناطق الخاضعة للحوثيين بعد ذلك بتوجه أبنائها للقتال من دون معرفتها المسبقة. ويسيطر الحوثيون على المحافظات اليمنية الأكثر كثافة سكانية، وبعدما خسروا آلاف المقاتلين خلال السنوات الماضية، يعملون بشكل دائم على استقطاب الشباب إلى صفوفهم وتجنيدهم، ويستغلون الإجازة الصيفية لتكثيف جهودهم من أجل ضم مقاتلين وأنصار جدد إلى صفوفهم.

ودعا زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، خلال افتتاح هذه الدورات في 9 مايو/أيار الحالي، الآباء للدفع بأبنائهم إلى المراكز الصيفية في صنعاء ومناطق أخرى تحت سيطرة الحوثيين. وبالتوازي، يقود الحوثيون دعاية مكثفة للدورات على جميع المستويات، ويستهدفون مضاعفة المشاركين فيها. لكن المواطن اليمني غالب الهمداني، يخشى على أبنائه من الاستقطاب إلى صفوف الجماعة، نتيجة الدعاية المكثفة التي تستهدف الشباب والأطفال للدورات والمراكز الحوثية. ويقول الهمداني، الذي يسكن في صنعاء، لـ«العربي الجديد»: «أنا مثل الكثير من اليمنيين أخاف على أبنائي من الدورات التي يدعو لها الحوثيون، لأن منهجها يخدم الجماعة فقط، إذ يتم غرس أفكار طائفية توجّه الأطفال بشكل مباشر للعمل مع الجماعة بشكل أو بآخر». ويعتقد الهمداني أن «الطلاب يتعرضون للتعبئة العامة الحوثية في المدارس الحكومية والخاصة طوال فترة الدراسة، من خلال الفعاليات وترديد الشعارات، وتأتي المراكز الصيفية لحصد النتائج في دورات مغلقة ومكثفة».

يعمل الحوثيون على تكريس ثقافتهم في عقول الأطفال (محمد حويس/فرانس برس)

مراكز صيفية لتجنيد آلاف الشباب

دشن الحوثيون المراكز الصيفية في عدد من المحافظات، ووفق وسائل إعلام حوثية شهدت صنعاء تدشين وافتتاح أكثر من 593 دورة ومدرسة صيفية في عشر مديريات، وتجاوزت أعداد الطلاب 18 ألفاً و500 طالب وطالبة خلال الأسبوع الأول من افتتاحها. ويستخدم الحوثيون المدارس والمساجد كمقرات للمراكز الصيفية، سواء في المدن الرئيسة أو المناطق الريفية، ويسعون لاستقطاب جميع الفئات العمرية، ويتم تقديم دروس دينية في المراكز بالإضافة إلى أنشطة أخرى.

القيادي في جماعة الحوثي، هادي عمار، وهو أيضاً عضو اللجنة التنظيمية للدورات الصيفية، قال في تصريح تلفزيوني أخيراً إن «الجماعة تهدف هذا العام لمشاركة 800 ألف طالب في الدورات الصيفية والتي ستتوزع في 8000 مدرسة في عدد من المحافظات اليمنية، ومن المتوقع أن يعمل فيها أكثر من 30 ألف مدرس». ولا يخفي الحوثيون من خلال تصريحات مسؤوليهم، أنهم يقومون بما يسمونه «ثقافة جهادية» في المعسكرات. وقال عبد القادر مهدي، نائب رئيس لجنة الدورات الصيفية في صنعاء: «تم تخصيص 300 مدرسة للدورات المفتوحة، يحضر فيها الطلاب لساعات، بدءاً من الصباح لمدة 5 ساعات، وتم تخصيص 15 مدرسة مغلقة تحصل فيها أنشطة داخلية على مدار الساعة خلال 40 يوماً». من جهتها، قالت القيادية الحوثية في الدائرة التربوية، بشرى المحطوري، في مداخلة تلفزيونية أخيراً، إن «الدورات تستهدف الأطفال ضمن مستويات مختلفة، من أجل تنشئتهم على ثقافة إيمانية من نعومة أظافرهم لأن عقولهم صافية ولا توجد في عقولهم ثقافة مغلوطة». أما رئيس الحكومة التابعة للحوثيين غير المعترف بها دولياً، عبدالعزيز صالح بن حبتور، فشدد خلال زيارة لأحد أنشطة الدورات، على أهمية الدورات الصيفية «في مواصلة مسيرة التنافس مع الخصوم والأعداء الذين أرادوا دفن إرادة الأمة اليمنية والقضاء على قدراتها وتاريخها وحاضرها».

> يلتحق شبان بعد تدريبهم بجبهات القتال بدون معرفة أهاليهم

والعام الماضي، قال الحوثيون إن الدورات والأنشطة الصيفية شهدت مشاركة أكثر من 620 ألف طالب موزعين على أكثر من 6 آلاف مركز في عدد من المحافظات اليمنية. ولم تُنظم المراكز في العام 2020 بسبب انتشار وباء كورونا، لكن في العام 2019 أعلن الحوثيون أن عدد الطلاب الملتحقين بالمراكز الصيفية بلغ 252 ألفاً في 3700 مركز صيفي موزعة على 15 محافظة يمنية. ومع ترجيحات بألا تكون الأرقام التي يعلنها الحوثيون دقيقة، في ظل سعيهم لصناعة دعاية أن المواطنين يستجيبون لدعوتهم، غير أن أثر تلك المراكز واضحة للسكان في استقطاب المئات من الشباب للتجنيد وتدريبهم في دورات متقطعة طوال العام، تشهد ذروتها في الإجازة الصيفية.

من مقاعد الدراسة لجبهات الحرب

ويحرص الحوثيون على إلزام المجندين الذين يتم تدريبهم للقتال، بعدم كشف ذلك لآبائهم، كما يقول سنان محمد، الذي التحق ابنه معتز بجبهات القتال في مأرب عام 2019، من دون أن يعرف. ويشير في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «بعد أسبوعين فقط من وصول ابني إلى الجبهة وقع في أسر القوات الحكومية، وتم إبلاغي حينها وشعرت بالصدمة». ويضيف: «كان ابني طالباً في نهاية المرحلة الثانوية، وعندما كنت أسأله عن طبيعة النشاط الذي يقومون به، سواء في المدرسة أو المراكز الصيفية، كان يكتفي بالقول إنه من ضمن الكشافة المدرسية ويتدربون على كيفية إنقاذ الضحايا المدنيين في الحرب». لم يكن محمد يتوقع يوماً أن يكون ابنه من المقاتلين الحوثيين، فلا يوجد في الأسرة من يؤيد الجماعة أو من أنصارها على الأقل، وفق قوله. ويضيف: «يبدو أن تأثير التعبئة في المدرسة والأنشطة التي كان يحضرها في المراكز الصيفية عميق جداً أكثر مما كنا نتصور أنها استهلاك لوقت الفراغ، والتي يمكن أن تحميه من عادات سيئة وهو في سن المراهقة».

فرض هوية الحوثيين

يُتهَم الحوثيون باستهداف طلاب المدارس في المراحل المختلفة، ومنذ سيطرتهم على صنعاء، عيّنوا شقيق زعيم الجماعة يحيى الحوثي وزيراً للتربية. وخلال السنوات الماضية أدخلوا تعديلات على المناهج الدراسية بأفكار تخدم الجماعة، واستهدفوا مقررات المرحلة الأساسية. وإلى جانب القتال العسكري، يعمل الحوثيون بشكل مكثف على تعزيز هوية الجماعة المذهبية والطائفية كحالة باقية في اليمن، من خلال السيطرة على مؤسسات التعليم ومنابر التوعية المختلفة، بالإضافة إلى ممارسة سطوة أمنية تمنع أي نشاطات مخالفة لهم. ويرى الباحث اليمني في الشؤون الخليجية الإيرانية عدنان هاشم، أن اهتمام الحوثيين بالمراكز الصيفية «يسعى لخلق سيطرة ثقافية، وتكريس فكر الجماعة في عقول الناشئين من أجل ضمان مستقبل هذا الفكر في البلاد على المدى البعيد». ويقول في حديث مع «العربي الجديد»، إن «المراكز الصيفية توفر سهولة في تكثيف تكريس هذا الفكر الذي يصعب على الجماعة إضافته إلى مناهج مزدحمة خلال العام الدراسي، حتى لو احتوت تلك المناهج على دروس وتصورات تم وضعها لخدمة فكر الجماعة». وبحسب مراقبين، يرتبط سلوك الحوثيين بفرض أيديولوجيتهم في محاولة استنساخ التجربة الإيرانية التي تمدهم بالدعم وتساندهم بالخبراء. ويقول هاشم: «عندما قامت الثورة الإيرانية، ودخلت طهران في حربها مع العراق، حوّل النظام في ذلك الوقت المناهج الدراسية والوطنية لخدمة توجهاته وعقائده». ويضيف: «يمضي الحوثيون في الطريق نفسه، ويستخدمون كل شيء لخدمة أجندة الحرب، في إطار أوسع يفرز المجتمع طائفياً لزيادة أنصار الجماعة مستقبلاً وتمتين عقيدة القتال لديها».

شروط مستجدة لرفع حصار تعز

وضع الحوثيون شروطاً جديدة لرفع الحصار عن تعز في الوقت الذي شهد مطار صنعاء أمس تسيير ثاني رحلة بموجب الهدنة

عدن ـ **فارس الجلال**

تفرض مدينة تعز وسط اليمن نفسها كبند رئيسي في جميع المشاورات المتعلقة باليمن حالياً، خصوصاً بعد انتظام الرحلات من مطار صنعاء وإليه، بموجب اتفاق الهدنة الذي رعته الأمم المتحدة مطلع شهر إبريل/نيسان الماضي لمدة شهرين، فيما لا تزال تعز تحت الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثيين على المدينة. وينص اتفاق الهدنة على تسيير رحلتين جويتين من مطار صنعاء وإليه كل أسبوع إلى كل من عمان والقاهرة. كما تتضمن البنود تيسير دخول 18 سفينة تحمل الوقود إلى موانئ الحديدة، وقد تم بالفعل إعطاء تصاريح في هذا السياق. كما يشمل الاتفاق عقد اجتماع بين الأطراف للاتفاق على فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات لتحسين حرية حركة الأفراد داخل اليمن، وهو الأمر الذي لا يزال متعثراً وسط اتهامات للحوثيين بعرقلة الملف عبر تعمدهم عدم تعيين وفدهم لاجتماع إعادة فتح الطرق.

وأكدت الخطوط الجوية اليمنية، في صفحتها على فيسبوك أمس الأربعاء، وصول الرحلة الثانية من مطار الملكة علياء في العاصمة الأردنية عمان إلى مطار صنعاء الدولي بعد الرحلة الأولى منذ أيام. كما أكد مكتب المبعوث الأممي الخاص لليمن هانس غروندبرغ أنه «أقلعت اليوم (الأربعاء) ثاني رحلة تجارية تقل ركاباً يمنيين من عمّان إلى صنعاء»، مشيراً إلى أنه من المقرر أن تعود من صنعاء إلى عمّان.

اتهم بن مبارك الحوثيين بالمماطلة (هازن مهدي/فرانس برس)

ودشن اليمنيون حملة ضغط على وسائل التواصل الاجتماعي وفي عدد من وسائل الإعلام تطالب الحوثيين والمبعوث الدولي بضرورة رفع الحصار عن مدينة تعز المستمر منذ سنوات، إلا أن الرد جاء أول من أمس الثلاثاء على لسان القيادي في جماعة الحوثيين محمد علي الحوثي في صفحته على تويتر، واضعاً ثلاثة شروط لرفع الحصار، وهي إنهاء القتال، ورفع المواقع العسكرية من الجانبين (الحكومة والجماعة) إضافة إلى فتح الطرقات بعدها. وكان المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام قال في تغريدة له عبر موقع تويتر في 10 مايو/أيار الحالي إن بنود الهدنة تنص على وقف العمليات العسكرية وفتح ميناء الحديدة لعدد معين من السفن وفتح مطار صنعاء ومن يختلق أي شروط أخرى فهو من يعرقل تنفيذ الهدنة.

من جهته، أكد وزير الخارجية اليمنية أحمد عوض بن مبارك خلال لقاء جمعه في واشنطن مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ليل الثلاثاء الأربعاء، أنه في الوقت الذي حرصت فيه الحكومة مدفوعة بتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي ببذل كل ما يمكن لإنجاح الهدنة، إلا أن المليشيات تماطل في تنفيذ ما يخصها من التزامات وخاصة تلك المتعلقة برفع الحصار عن مدينة تعز وتسهيل تنقل المواطنين. ودعا بن مبارك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى القيام بواجبهم تجاه المدنيين المحاصرين في مدينة تعز والضغط على المليشيات الحوثية لفتح معابر المدينة، وتخصيص رسوم شحنات النفط الداخلة لميناء الحديدة لدفع رواتب موظفي القطاع العام.